مجلس الأمة

مجلة دورية يصدرها مجلس الأمة العدد: 6 ـ سبتمبر 2001 www.majliselouma.dz

وفقا للدستور
مجلس الأمة يجدّد نصف أعضائه

كلمة اختتام دورة الربيع

مساعدية في اختتام الدورة:
لتجسيد الإصلاحات وتوفير آليات تطبيقها لابد من التشاور والتنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة

أعضاء المجلس يناقشون برنامج الحكومة ويدعون إلى تعزيز دولة القانون واستقلالية العدالة

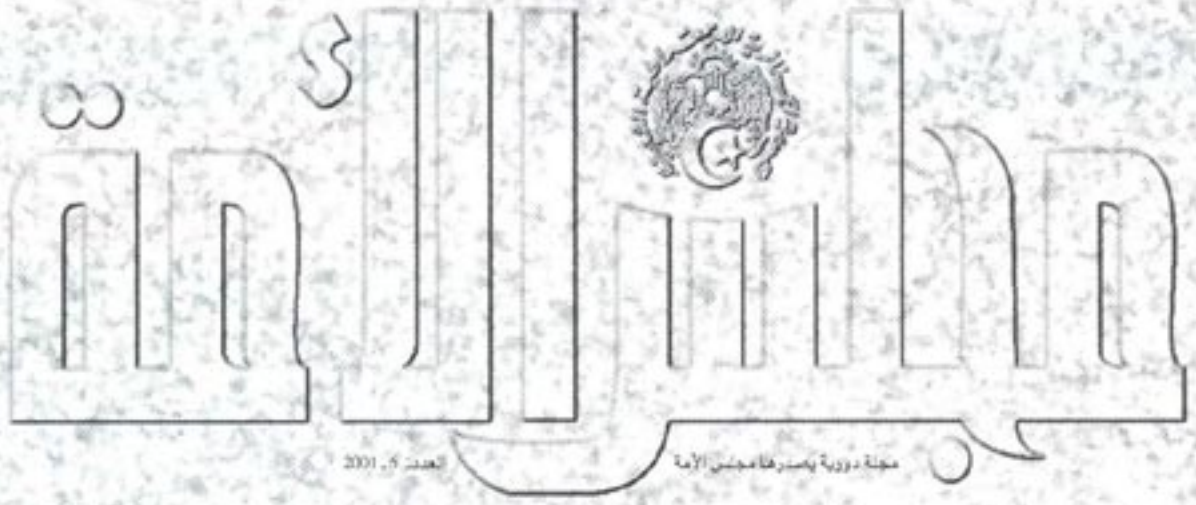

الفهرس

الكلمة: 02

الجلسات العامة: 04

برنامج الحكومة: 07

المناقشات: 09

رد السيد رئيس الحكومة 10

عملية إجراء القرعة: 17

إختتام الدورة الخريفية: 22

أشغال اللجان الدائمة: 26

هيئة التنسيق: 28

إستقبالات ومحادثات رئيس مجلس الأمة: 30

البعثات والزيارات إلى الخارج: 44

إصدارات ومحاضرات: 60

كلمة

ملاحظات أولية

عندما تم إطلاعي على مجلة «مجلس الأمة» سجلت الملاحظات التالية:

1 ـ إن إصدار مجلة مجلس الأمة لـ «مجلة» منتظمة في دوريتها، مشرّفة في مضامينها، نافعة في مقاصدها.. أمر لا يمكن إلا تشجيعه ودعمه.

2 ـ إن نشرية، تصدر عن مجلس الأمة، وموجهة للتداول خارج المؤسسة، لا ينبغي أن تخلو من الأبعاد السياسية والفكرية، وهو ما لم يتوفر في هذا العدد والأعداد السابقة التي اطلعت عليها.

3 ـ إن مجلس الأمة، يصدر جريدة مداولات رسمية بمواصفات ومضامين يحددها القانون، وهي المواصفات والمضامين التي لا ينبغي أن تتداخل مع مجلة «مجلس الأمة» بحيث لا تكون هذه الأخيرة نسخة من الأولى.

وإذ أسجل هذه الملاحظات. فإنني حرصت على التنبيه إلى ضرورة إخراج المجلة من طابع الرتابة والتخفيف من «البروتوكول الرسمي» من جهة.. وإغنائها بالدراسات.. والأبحاث.. خاصة تلك التي تتناول موضوعات الحياة البرلمانية بمختلف فروعها، من جهة أخرى.

وعليه فقد طلبت من المعنيين في ديوان رئاسة المجلس مراجعة المجلة وموافاتي بالاقتراحات الملائمة في أقرب الآجال لإعادة إخراج «مجلة المجلس» بتبويب ومضمون يبتعد ما أمكن عن صيغة السرد والتدوين الجاف للنشاطات.. ويضفي عليها طابع الاجتهاد العلمي.. والبعد الفكري الإعلامي.

محمد الشريف ساعودة

الجلسات العامة

إفتتاح الدورة الخريفية

إفتتحت أشغال دورة الخريف لسنة 2000 لمجلس الأمة يوم 3 سبتمبر من طرف السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

وبهذه المناسبة ألقى السيد رئيس مجلس الأمة، كلمة افتتاح أشغال الدورة الخريفية للمجلس الآتي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس مجلس الدولة،

السيد رئيس المحكمة العليا،

السادة ممثلو المؤسسات،

أيتها السيدات، أيها السادة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

نفتتح هذه الدورة في أجواء خاصة في ظروف تميزها عن الدورات السابقة، سواء على المستوى الوطني

أو على مستوانا، كمؤسسة تشريعية، مدعوة إلى أداء مهام أساسية، في مسعى حركة التغيير والإصلاحات.

إفتتاح هذه الدورة، يتزامن مع الشروع في حركة واسعة من التغيير، تمس التركيبة البشرية في مختلف دواليب الدولة، وفتح ورشات لإصلاح قطاعات حيوية وحساسة في الحياة الوطنية.

وإذا كنت لا أريد إعادة ما أكدته عدّة مرات فيما يخص مهمتنا الأساسية، فإننا مازلنا ننتظر الخروج من وضعية لا تعكس تجاوبًا إيجابيًا مع مجتمع في حالة تحول سريع من حيث ترجمة هذا التحول في منظومة قانونية.

إننا، وإن كنا قد اشتغلنا في سياقات فرضت علينا انشغالات مشروعة، فإنه من غير اللائق الاستمرار في الوتيرة التي ميزت أشغالنا إلى اليوم، ولعل الديناميكية التي برزت مؤشراتها في مشروع التغيير والإصلاحات ستؤدي ـ وهذا هو المطلوب ـ إلى حيوية العمل البرلماني وكثافته، واستمراره.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إننا ونحن نستأنف أشغالنا في هذه الدورة ذات الطابع الخاص ـ كما قلت ـ نرحّب بالأخ بن فليس رئيس الحكومة، وأسمح لنفسي بأن أسجل باسمكم تهانينا الخالصة له، وتمنياتنا له بالتوفيق في مهمته الشاقة والنبيلة، التي تزوّد لها ـ كما أعرفه شخصيا ـ بالاستحقاق والتواضع، وصفاء المنبع الوطني.

كما نرحب بأعضاء الحكومة، سواء منهم من تجددت فيهم الثقة أو من تم تعيينهم في الحكومة الجديدة، ومنهم زميلنا الدكتور محي الدين عميمور، أحد أعضاء هذه المؤسسة. (تصفيق). كما نتمنى للأخ أحمد بن بيتور رئيس الحكومة السابق، الذي كان هو كذلك أحد أعضاء هذا المجلس، والذي عرفناه بخصال الكفاءة والاقتدار، نتمنى له كل التوفيق.

ولن يفوتني هنا ونحن نتابع التعاليق المختلفة أن أشير إلى ما رافقها من تفاؤل بعنصر الشفافية، ومن جهتي، وإذا كنت أتمنى أن تكون هذه الشفافية بداية لمنهج دائم أقر بما انتابني من ارتياح، لإضفاء الشفافية على تفسير الحدث للرأي العام، وهو ما يشكل سابقة في قبول منطق الاختلاف كظاهرة صحية للحكم الصالح، ففي اللجوء إلى أسلوب الشفافية، احتماء من الانحرافات والأخطار التي تهدد المسار التاريخي للشعوب.

قلت هي سابقة ـ وأنا أتكلم على أساس تجربة ـ إذ إنه يطرح ولأول مرّة منذ سنة 1962 إلى غاية يومنا هذا تفسير ظروف وملابسات تغيير الحكومة، فهي سابقة مهمة للمستقبل، حيث كان يقع كل من يختلف مع الآخر في الماضي ضحية دعايات. قد يظهر هذا الأمر بسيطًا ولكنني أعتبر شخصيا ـ حسب تجربتي الخاصة ـ أن الشفافية التي تم فيها هذا التغيير حدثًا هامًا ولهذا أردت التأكيد عليه.

أيتها السيدات، أيها السادة،

تتميز هذه الدورة بالنسبة إلينا في هذه الغرفة بطابع خاص، لأنها ستعرف تجديد نصف عدد أعضاء المجلس من منتخبين ومعينين وذلك طبقا للمادة 102 من الدستور الحالي. وباعتبار أن هذه العملية أول تجربة في ممارستنا البرلمانية، فإنها تتطلب استشارة واسعة بين مختلف الشركاء للإتفاق على منهجية للتطبيق، ترضي الجميع.

وبطبيعة الحال، فإن هذه العملية، التي هي حتمية دستورية، تجعلني أؤكد على حالة الاطمئنان، لتحقيق ما تعهدنا به أمامكم في اختتام الدورة الماضية، بخصوص تحريك اللجنة المتساوية الأعضاء وللنتائج التي توصلت إليها في موضوع القانون الأساسي لعضو البرلمان.

وبالمناسبة، فإننا نؤكد على أهمية هذه الأداة الأساسية أعني اللجنة المتساوية الأعضاء، كونها فضاءً يتدخل فيه مجلس الأمة بصورة مباشرة في بلورة القوانين وورشة مشتركة لعمل دائم يتحكم بقدر كبير في حسن سير المؤسسة التشريعية.

بالإضافة إلى أدوات أخرى هي من صميم العمل البرلماني، كمهام الاستطلاع وجمع المعلومات والأسئلة الشفوية التي أدعو ـ مرة أخرى ـ إلى تكثيفها، لأنها تكرس مفهوم الرقابة من جهة، وتحقق التكامل بين البعد الوطني للعهدة البرلمانية والبعد المحلي من جهة أخرى، كما أنها تمد الجسور بين أعضاء البرلمان ودوائرهم الانتخابية بالتعبير عن هموم وانشغالات المواطن.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أعتقد أن الفرصة هنا تسمح بأن نتساءل حول أهداف الحملة الواسعة ضد المنتخبين، وتداول وسائل الإعلام لتعليمة وزارية مزعومة للتحقيق وأمام هذا، فإنني أحرص على التأكيد بأن دولة القانون إذ لا تتسامح في ردع الانحرافات، فإنّها تعمل على وقاية المؤسسات من التأثر بتجاوزات الأشخاص.

وإننا لا نعلم ـ في هذا الصدد ـ سوى ما تأكد على لسان السلطات العمومية، وهو تشكيل لجان خبرة، لدراسة مديونية البلديات قصد معالجتها وتسويتها. أما غير هذا، فإن المحتوى البشري للمؤسسات في بلادنا، كغيرها من البلدان يخضع للرقابة الشعبية، ولسلطة القانون التي يرعاها ويحرص على تطبيقها جهاز العدالة خاصة ونحن في بداية مسار يتطلب المزيد من الجهد والمثابرة للوصول إلى مؤسسات تستجيب للمثل الديمقراطية التي ننشدها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

قبل سنة، في مثل هذه الأيام، كنا قد ناقشنا وصادقنا على قانون استعادة الوئام المدني الذي بادر به رئيس الجمهورية، وبالفعل فإن نتائج هذا المسعى في تطويق الأزمة الأمنية واضحة لكل شخص نزيه، غير أنها تتطلب استمرار اليقظة، والوعي بالرهانات الحقيقية للحكم الصالح، والذي ينبغي أن تعكسه الحكومة في الميدان وهذا معنا نحن، فكريا سياسيا وأمنيا، وبتعاون وانسجام مع المؤسسة التشريعية يرعى الاختصاص.

مرة أخرى، أرحب بالجميع وأرحب مرة ثانية برئيس وأعضاء الحكومة وأتمنى لهم باسمكم جميعا التوفيق وأرجو أن تتحقق لنا جميعًا المساهمة في إرساء ثقافة ديمقراطية محصنة بقوانين ومؤسسات الجمهورية.

أشكركم جميعا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

برنامج الحكومة

بعد تنصيب السيد علي بن فليس على رأس الحكومة يوم 26 أوت 2000 من طرف رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، استضافه مجلس الأمة لتقديم عرض عن برنامجه، يوم 30 سبتمبر 2000، طبقا لأحكام المادة 80 من الدستور والمادة 49 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي ينظم العلاقات بين الغرفتين والحكومة، وقد تم ذلك بعد أن صودق عليه في المجلس الشعبي الوطني يوم 27 سبتمبر 2000.

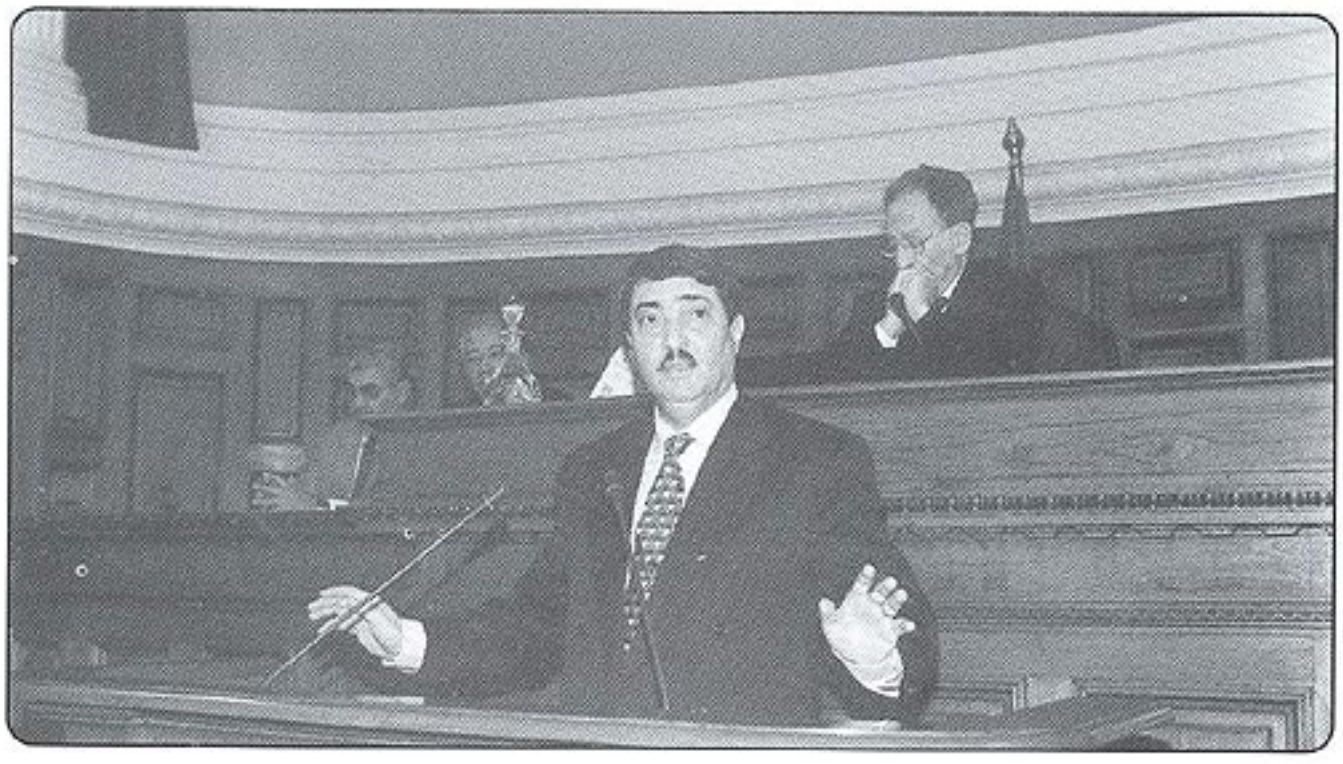

عرض برنامج الحكومة

وقد شمل عرض السيد رئيس الحكومة المحاور الكبرى لبرنامج عمل حكومته والذي يتمحور حول نقاط عدة أهمها دعم الوئام المدني وتعزيز دولة القانون وذلك وفق توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، التي تهدف إلى دعم القدرات البشرية والمادية قصد تكيف التشريع وفق تحولات وتطلعات مجتمعنا مؤكدا على وجوب تحسين المرفق العام بتسخير الإدارة العمومية التي يجب أن تخضع إلى مواكبة التحولات الجارية، قصد رد اعتبارها لدى القاعدة وبالتالي الحث على دعم مشاركة المواطنين في التكفل بالشؤون المحلية وفق ما يقتضيه عمل الجماعات المحلية.

وتطرق السيد رئيس الحكومة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية التي تقتضي الاندماج في الاقتصاد الشامل بفتح المجال للمنافسة وإعطاء فرص للتشغيل والعمل على تطوير السوق المالية وإصلاح البنوك والاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري وكذا الطاقة والمناجم.

أما قطاع السكن فقد حظي بعناية خاصة قصد إيجاد استراتيجية تنموية للوضعية الراهنة.

أما فيما يخص العنصر البشري فقد أكد السيد رئيس الحكومة على ضرورة الاهتمام بالمرافق العمومية

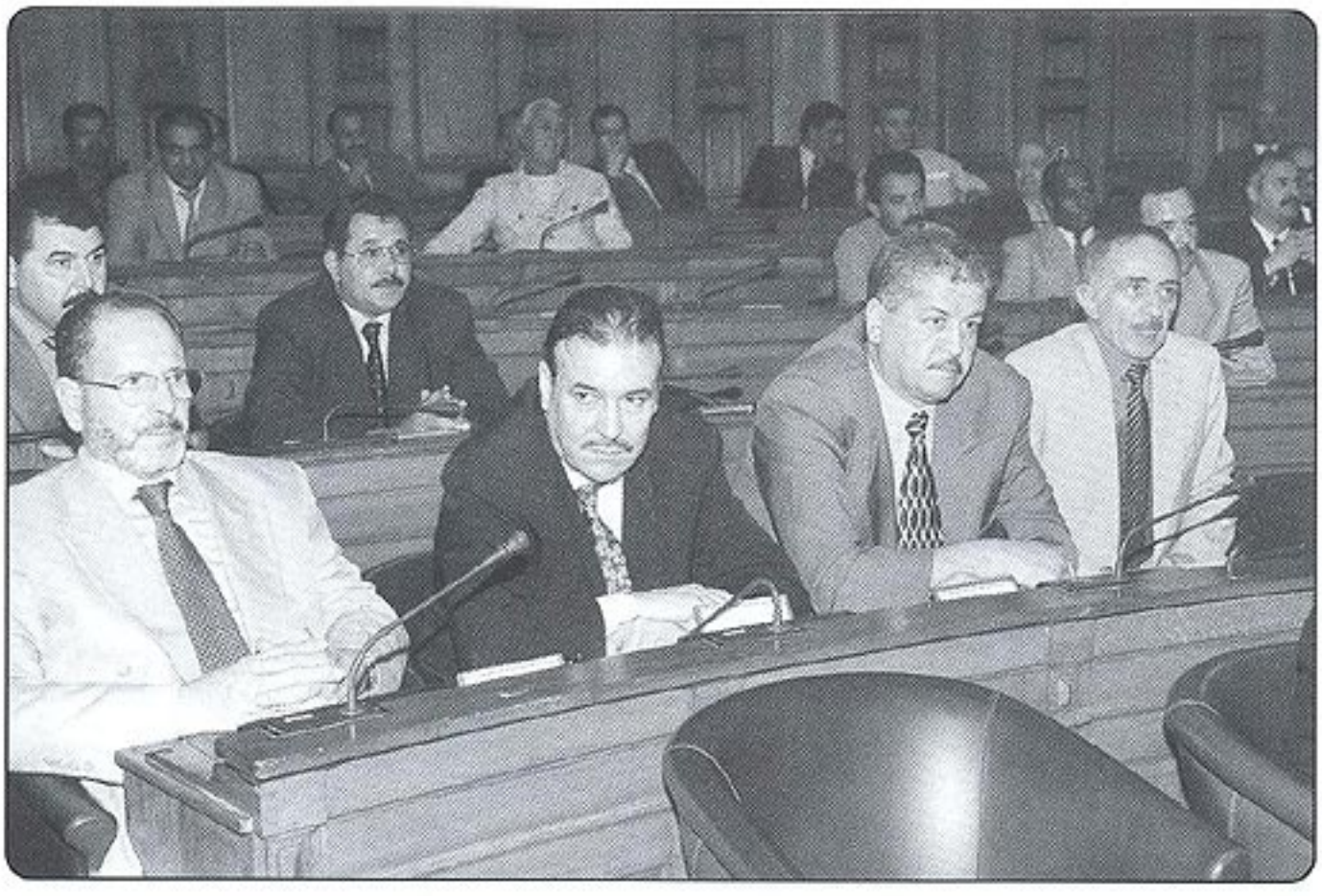

الاجتماعية لصالح المواطن، بداية بتطوير قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي والاهتمام أكثر بسلك الصحة والسكان والثقافة والشبيبة والرياضة مع ضرورة تحسيس الجميع بحتمية التضامن الوطني قصد التكفل بآثار الإرهاب ومخلفاته.

كما ركز في آخر تدخله على السياسة الخارجية من خلال بعث العمل الديبلوماسي والحفاظ على علاقات الجوار والاهتمام بالدفاع الوطني الذي يعد الركيزة الأساسية والهامة في استقرار البلاد.

المناقشات

ناقش مجلس الأمة في جلسة يوم 01 أكتوبر 2000 البرنامج الذي قدمه السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وجرت أشغال هذه الجلسة برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

وقد عرفت مناقشة البرنامج تدخل 20 عضوا، تمحورت أساسا حول نقاط جد مهمة وحساسة، انصبت جلها حول تحسين ظروف معيشة المواطن من خلال تحسين خدمات المرفق العام، والتأكيد على بناء دولة قوية، وكذا السهر على تلبية حاجيات المواطن ومحاربة كل الآفات الاجتماعية التي باتت تشكل خطرا على المجتمع نفسه، لا سيما الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية.

وتطرق الأعضاء كذلك في مداخلاتهم إلى الاهتمام بجانب الصحة والتربية والتعليم العالي، لما لهذه العناصر الثلاثة من دور فعال في دفع عجلة المواكبة.

أما على المستوى الاقتصادي فإن التساؤلات خصت الديون الخارجية والخوصصة والعقار الفلاحي وسير صناديق التنمية بالجنوب، وقد اقترح الأعضاء إجراء عملية مسح للأراضي الفلاحية على المستوى الوطني وحمايتها وكذا إلغاء ديون الفلاحين.

وفي نفس السياق دعا أعضاء المجلس، الحكومة إلى تقليص فاتورة الكهرباء بولايات الجنوب، والتي تعد إحدى العوامل التي تحرك مقاولي المشاريع هناك. ودائما وفي نفس الميدان، ألح الأعضاء على تحسين القدرة الشرائية للمواطن ودعم مكافحة التهرب الجبائي وتطوير القروض الصغيرة لصالح البطالين.

وأجمعت جل التدخلات على ضرورة تجسيد دولة القانون، والتي لن تتم إلا باستقلالية العدالة وترقية الحريات العامة والفردية، وإعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة، وفي هذا الاتجاه تطرق المتدخلون إلى قانون الوئام المدني مطالبين الدولة أن تجعل منه نواة لتحقيق المصالحة الشاملة والتي بفضلها تدفن الأحقاد ويقضى على كل أسباب العنف.

لقد ناقش أعضاء المجلس على مدى يوم كامل المحاور التي تناولها برنامج رئيس الحكومة، والتي أجمعوا من خلالها على تأييدهم لسياسة الوئام المدني وضرورة الإسراع في تطبيق توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، بالإضافة إلى تحسين الخدمات العامة.

وفي الأخير أوضح السيد رئيس مجلس الأمة أن تعزيز الوئام المدني الذي شكل محورا أساسيا في برنامج الحكومة، يتطلب المزيد من التجند لتكريس المفهوم الفلسفي والفكري لثقافة السلم وترسيخها في السلوك الفردي والجماعي، بترقية المواطنة والحس المدني.

واعتبر تدخلات الأعضاء بمثابة الحرص على التعبير عن انشغالات وهموم المواطن، مشيرا إلى أن هذه المناقشة تعتبر دعما لآفاق المسار الديمقراطي.

رد السيد رئيس الحكومة

شرع رئيس الحكومة السيد علي بن فليس يوم 02 أكتوبر 2000 وفي جلسة علنية عامة بمجلس الأمة وبرئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، في الرد على التساؤلات والانشغالات التي طرحها أعضاء المجلس خلال المناقشات العامة لبرنامج حكومته.

وبعد أن قدم شكره لجميع أعضاء المجلس أكد السيد رئيس الحكومة على أن برنامجه قد وضع في إطار تنفيذ مسعى السيد رئيس الجمهورية، وأضاف أن المداخلات المتعلقة بالجوانب القطاعية، سيتم دمجها ضمن انشغالات مختلف

الدوائر الوزارية المعنية والتي تتضمن خطط عمل تشمل جميع التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي والهيكلي.

واعتبر السيد علي بن فليس أن توطيد دعائم دولة الحق والقانون والوئام المدني من بين الانشغالات البالغة الأهمية والتي يجب أن يعار لها اهتمام خاص بل أن تكون لها الاولوية، إذ بدون وئام، وبدون دولة حق وقانون، فإن ازدهار المواطن الجزائري سيكون بالتأكيد ضربا من الوهم.

وواصل السيد رئيس الحكومة رده مركزا على أن دولة القانون لن تكون إن لم ترتكز على عدالة قوية ومتجددة يخدمها قضاء وأعوان عدالة يتمتعون بالكفاءة والنزاهة، المبنية على الإنصاف واحترام الشرعية، عدالة فوق الجميع لا تشوبها شائبة.

وأضاف السيد رئيس الحكومة إلى أن حكومته تنوي ترقية المواطن وإدخال تحسينات على العمل الإداري وإعادة تقويمه الذي من شأنه أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على معيشة المواطن، فالإدارة الناجعة ـ كما قال ـ كفيلة بخدمة الدولة والمواطن.

وتطرق رئيس الحكومة إلى الجماعات المحلية والتدابير الضرورية التي يجب اتخاذها للزيادة من فعاليات الخدمات التي تقدمها البلديات.

وأشار أيضا، أن اختيار الحكومة منهج الفعالية الاقتصادية هو السبيل الذي يفضل في عالم اليوم، فالتنافس يضمن النمو المستمر المبني على خلق الثروات، ومناصب الشغل.

أما بالنسبة للجانب الاجتماعي، فإن الحكومة تنوي تحسين الميزانية الاجتماعية، نظرا لكون 25٪ من ميزانية الدولة الحالية مخصصة لتمويل الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي. وستعتني الحكومة بإعداد ميثاق اجتماعي حقيقي وستعمل على تشجيع مشاركة الحركة الجمعوية قصد التكفل بمشاكل المواطنين وانشغالاتهم، في ميادين السكن والصحة والتربية والشغل والتعليم العالي والبحث العلمي والتنمية والثقافة وغيرها من الأمور التي تحكم توازن المجتمع.

وفي الأخير نادى رئيس الحكومة إلى التفاني في أداء العمل، واحترام الدولة وقيمها وثقافتها والإخلاص لها، وبهذه الصفات يمكن تجسيد أسس برنامج عمل الحكومة في الميدان وأكد أن حكومته ستلتزم بالعمل على تحقيق ذلك، باذلة كل ما استطاعت من طاقة وجهد خدمة للشعب والوطن.

الجلسات

26 نوفمبر2000

ترأس السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، الجلسة وبحضور ممثل الحكومة السيد عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، لمناقشة مشروع النظام الداخلي لمجلس الأمة. وفي هذا الصدد ألقى السيد مقرر اللجنة المختصة التقرير التمهيدي عن المشروع، تناول فيه بالتحليل والتمحيص الاقتراحات المحالة على اللجنة من طرف رئيس المجلس بتاريخ 03 أكتوبر 2000 والتي تهدف إلى تعديل النظام الداخلي للمجلس بإضافة مواد جديدة تحدد المبادئ العامة المتعلقة بأحكام المادتين 102 و181 من الدستور.

27 نوفمبر 2000

عرض السيد حميد لوناوسي وزير النقل على أعضاء مجلس الأمة في جلسة علنية عامة برئاسة السيد بشير بومعزة رئيس المجلس، مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 98-06 المؤرخ في 27 جوان 1998 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، مشيرا إلى أن التعديلات المقترحة تندرج في إطار الإصلاحات الاقتصادية وتهدف إلى جعل أحكام القانون الحالي منسجمة مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطيران وكذا قانون الاستثمار الساري المفعول.

وبعد العرض أحيلت الكلمة إلى السيد المقرر، الذي عرض تقرير اللجنة المختصة والذي يحمل في طياته الإشارة إلى عدة نقاط مهمة تخدم الموضوع.

وبعد المناقشة المطولة طالب السيد رئيس المجلس مباشرة القيام بعملية المصادقة وخاصة أن المواد محل التعديل في مجموعها 8 مواد.

وبعد المصادقة على القانون تطرق الأعضاء إلى البند الثاني من جدول أعمال الجلسة والمتعلق بنص القانون المعدل للقانون التوجيهي للتعليم العالي، حيث أحيلت الكلمة إلى السيد عمار صخري وزير التعليم العالي والبحث العلمي الذي قدم عرضا عن الموضوع.

بعد ذلك أحال السيد الرئيس الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة المختصة الذي قدم بدوره تقريره التمهيدي والذي جاء فيه ببعض التوصيات، بدأت عملية المناقشة والتي عرفت تدخل 8 أعضاء، مباشرة وعلى إثر نهاية المناقشة دعا السيد الرئيس السيد الوزير للرد على هذه التساؤلات فأوضح خلال تدخله أنه سيعمل كل ما في وسعه لتحسين ميدان البحث والجامعة معا.

وبعد عملية المصادقة على القانون نوّه السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بجهود اللجنة وأشاد بالسادة الأعضاء الذين تدخلوا وشاركوا في إثراء مشروع التعديل.

• صادق أعضاء مجلس الأمة وفي اليوم نفسه بالأغلبية على مشروع تعديل النظام الداخلي

للمجلس بما يسمح بإجراء عملية التجديد النصفي لأعضاء المجلس طبقا للدستور، ويتعلق التعديل بالمادة 96 مكرر وذلك طبقا للمواد 101 و102 و181 من الدستور، وأيضا المادة 96 مكرر1 التي سيتضمنها النظام الداخلي للمجلس. وكان السيد مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان قد قدم عرضا للمشروع قبل المصادقة عليه، تطرق فيه إلى مختلف تدخلات أعضاء المجلس حول مسألة تجديد نصف أعضاء هذه الغرفة البرلمانية.

وذكّر بتدخلات أغلبية المتدخلين وتفضيلهم إجراء القرعة على أساس الدوائر الانتخابية بالنسبة للمنتخبين.

28 نوفمبر 2000

صادق مجلس الأمة على المواد محل الخلاف في القانون الأساسي لعضوالبرلمان بعد دراستها من قبل اللجنة المتساوية الأعضاء التي تضم في عضويتها أعضاء من البرلمان بغرفتيه والذين أجمعوا على إبقاء المواد 4و7، 38، 32، 25، 24، 16 و43 محل الخلاف، كما وردت في نص اقتراح القانون الأساسي. كما أكدت اللجنة على تعديل المواد 31 و33 و42 ـ توخيا للدقة والإنسجام ـ على ضوء نتائج الاجتماعات التنسيقية الثلاثية التي تمت بين الغرفتين والحكومة. وقد تم تعديل المادة 33 بتخفيض نسبة التعويضة التكميلية المقررة لعضو البرلمان من 30 بالمائة إلى 20 بالمائة مراعاة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

بعد عرض السيد التونسي بوساحية تقرير مكتب المجلس عن مشروع ميزانية مجلس الأمة لسنة 2001 والذي أكد فيه أن مجهودا خاصا سيكرس للتكفل بأعضاء المجلس ـ في إطار تسيير نظيف لأموال الدولة ـ وفي هذا الصدد، طالب ممثل اللجنة الاقتصادية بإنشاء لجنة تأديبية مالية لدراسة شروط تنفيذ ميزانية 2001، تضم رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والمجموعات البرلمانية ثم صادق السادة أعضاء المجلس على مشروع ميزانية مجلس الأمة لسنة 2001.

02 ديسمبر 2000

عقد مجلس الأمة جلسة علنية برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، لعرض ومنا ا قشة نص قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2001، وبحضور ممثلي الحكومة السيد عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية والسيد عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان وكذا الوفد المرافق لهما. في البداية أحال السيد رئيس المجلس الكلمة إلى السيد وزير المالية لعرض نص القانون، فأفاد أنه يتعين على الحكومة أن تغطي سنويا ما نسبته 25٪ من الناتج المحلي الخام كنفقات عمومية وهو الأمر الذي دفعه إلى التأكيد على أن الحالة الاقتصادية للبلاد لا تزال خطيرة، كما بين أن العجز في الميزانية يقدر بـ 17 مليار دج وموضحا أن هذه الميزانية هي ميزانية إنعاش.

ثم تبعه السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية الذي قدم التقرير التمهيدي عن نص هذا القانون الذي جاء فيه أن النص يتميز بإجراءات مالية وأخرى اقتصادية، حيث رأت اللجنة أن هذا

النص لا يكفي وحده لبعث الاقتصاد الوطني وحثت على اتخاذ التدابير اللازمة للتطبيق الميداني لبرنامج الحكومة وبعده شرع أعضاء المجلس في المناقشة العامة لنص هذا القانون وقد بلغ عدد المتدخلين في هذه الجلسة ستة عشر (16) عضوا انصبت تدخلاتهم حول محاور عدة ومهمة تخص قضايا الفلاحة ومشاكلها وقضية تسعيرة الكهرباء في الجنوب والفساد الإداري بالإضافة إلى قضايا حساسة أخرى.

03 ديسمبر 2000

واصل أعضاء مجلس الأمة مناقشتهم العامة لنص قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2001 في الجلسة العلنية العامة المنعقدة يوم 03 ديسمبر 2000 برئاسة السيد حبيب دواقي، نائب رئيس مجلس الأمة، وبحضور ممثلي الحكومة السيدين عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية، وعبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

وقد طرح المتدخلون ـ الذين بلغ عددهم 23 متدخلا ـ انشغالاتهم وتساؤلاتهم، وقد طالت تدخلاتهم شتى المجالات الحيوية للبلاد منها ضرورة إصلاح النظام الجبائي وقضية الخسائر الناجمة عن الفيضانات التي أصابت بعض الولايات، بالإضافة إلى مشكل البطالة وانخفاض مستوى المعيشة، وقد اعتبرت هذه التدخلات مهمة، كونها تطرقت لمجمل المشاكل التي يعاني منها المواطن.

04 ديسمبر 2000

في جلسة علنية وبرئاسة السيد حبيب دواقي، نائب رئيس مجلس الأمة وبحضور السيد عبد الوهاب دربال المكلف بالعلاقات مع البرلمان، قام السيد عبد اللطيف بن أشنهو وزير المالية بالرد على أسئلة الأعضاء وتمحور رده حول مسائل منها: المراقبة والشفافية وتنظيف أساليب العمل في كل النشاط الحكومي، وكذا إعادة النظر في أسلوب الإصلاح الاقتصادي في البلاد، بالإضافة إلى الجانب الفلاحي وقانون ضبط الميزانية وتمويل الجماعات المحلية.

وتطرق السيد الوزير ـ بالإضافة للنقاط المذكورة سالفا ـ لأمور أخرى كان من الضروري توضيحها كقضية التضامن الوطني والتي ذكر أن قيمة النفقات الاجتماعية التي تدفعها الدولة تجاه المواطنين ـ وهذا سنة 2001 ـ قد قدرت بـ 4.5 مليار دولار والتي تعد مهمة أي ما تساوي نسبة 28٪ من المداخيل التابعة للمحروقات.

وأعطى توضيحا حول الأجور، فقد ذكر السيد الوزير أنه قد اقترح على الحكومة ضبط سياسة الأجور في الوظيف العمومي على أساس علمي حتى تكون الأمور واضحة ويتم الابتعاد عن الاعتباطية.

أما قضية الدخل والاستهلاك فقد أكد على أنهم كلهم مسؤولين عن توزيع المداخيل وليست الحكومة وحدها، وأشار إلى أن قضية الاستهلاك تجره للحديث عن توزيع الدخل توزيعا عادلا حتى لا يتم اتهام ميزانية الدولة إذا ما حدث العكس.

أما فيما يخص قطاع الفلاحة والفلاحين فقد ذكر السيد الوزير بأنه في السنوات الأخيرة قد دفعت الخزينة 13 مليار دينار لمحو ديون الفلاحين، وأنه تم إضافة مليار دينار آخر لمن عجزوا عن الدفع وأنه في المستقبل القريب لن يكون هناك محو كلي وإنما تخفيف للديون.

وتطرق في آخر رده إلى البورصة التي قال أنها لا زالت في حالة تربص ولن تنطلق إلا عندما تنطلق عملية الشراكة والخوصصة.

وختم السيد بن أشنهو كلامه بالحث على التكفل بالميزانية وكذلك بالاقتصاد لأنه ليس هو نفسه الميزانية وإنما هي جزء منه والاقتصاد موجود في الشركات فإذا فشلت الشركات فشلت الميزانية.

06 ديسمبر 2000

خصصت هذه الجلسة للمصادقة على نص قانون المالية لسنة 2001 وذلك برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، وحضور ممثلي الحكومة السيدين: عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية وعبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والوفد المرافق لهما.

بعد افتتاحه الجلسة مباشرة أحال السيد الرئيس الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لقراءة التقرير التكميلي عن نص قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2001 الذي قدم فيه توصيات اللجنة داعيا إلى الأخذ بها في قانون المالية المقبل، ولدى فراغه من تلاوة التقرير تناول السيد الرئيس الكلمة مؤذنا ببدء عملية المصادقة التي قرر مكتب المجلس أن تكون جزءا بجزء.

وبعد إتمام عملية المصادقة أحيلت الكلمة إلى السيد وزير المالية الذي شكر فيها أعضاء المجلس على إثراءاتهم وإسهاماتهم التي أدلوا بها حول نص هذا القانون.

وبعد هذا تناول السيد رئيس مجلس الأمة الكلمة شاكرا الجميع، وقبل رفع الجلسة تليت على مسامع الحضور رسالة باسم مجلس الأمة الجزائري إلى برلمانات الدول الغربية والإفريقية بخصوص الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

13 ديسمبر 2000

عقد مجلس الأمة جلسة علنية برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس خصصها لإجراء عملية القرعة لتجديد نصف عدد أعضاء مجلس الأمة المنتخبين طبقا لأحكام المادة 181 من الدستور.

وتستثني هذه العملية رئيس المجلس، الذي يمارس العهدة الأولى لمدة ست سنوات وعضوي ولايتي سكيكدة وتندوف وذلك بسبب وفاة عضوين من هاتين الولايتين.

ولقد جرت عملية القرعة، بعد تلاوة الترتيبات التي وضعها مكتب المجلس بخصوص

هذه العملية، في جو سادته الشفافية التامة والنزاهة والوضوح وذلك بحضور مختلف أجهزة الإعلام والصحافة الوطنية وكذا عددا من المراقبين الذين عينوا من قبل الأعضاء أنفسهم.

وقد أسفرت نتائج هذه القرعة عن إنهاء عهدة 46 عضوا (×) واستمرار عهدة 48 عضوا آخر.

28 ديسمبر 2000

عقد مجلس الأمة جلسة علنية برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، خصصها لإجراء عملية القرعة لتجديد نصف عدد أعضاء مجلس الأمة المعينين طبقا لأحكام المادة 181 من الدستور.

وقد أسفرت نتائج هذه القرعة عن إنهاء عهدة 24 عضوا واستمرار عهدة 18 عضوا آخر يضاف إليهم رئيس مجلس الأمة، المستثنى دستوريا من القرعة، على أن يتم تعيين المستخلفين لاحقا من قبل السيد رئيس الجمهورية.

06 جانفي 2001

بعد الانتهاء من إجراء عملية القرعة الخاصة بالتجديد النصفي لعدد أعضائه المنتخبين والمعينين، عقد مجلس الأمة جلسة علنية بالتاريخ المذكور أعلاه، برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة وبحضور السيد عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

وبعد هذا، عرض السيد الرئيس جدول أعمال هذه الجلسة المتضمن التنصيب الرسمي لمجلس الأمة بتشكيلته الجديدة، بحيث قرئت قائمة بأسماء الأعضاء المنتخبين والمعينين، ثم انتخبت لجنة إثبات العضوية المتشكلة من 20 عضوا وفق التمثيل النسبي للأحزاب الموجودة في مجلس الأمة، وصودق عليها.

وأخيرا، جدد السيد رئيس مجلس الأمة الترحيب بالأعضاء الجدد في المجلس ودعا لجنة إثبات العضوية إلى البدء في أعمالها فور رفع هذه الجلسة.

07 جانفي 2001

واصل مجلس الأمة أشغاله العامة المتعلقة بالتنصيب الرسمي لأعضائه بالتاريخ المذكور أعلاه برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة مستعرضا جدول أعمالها المتضمنة تقرير لجنة إثبات العضوية الذي تلاه على مسامع الحضور السيد مقرر اللجنة وعقب ذلك تمت عملية المصادقة عليه.

(×) عضوان من مجلس الأمة توفيا قبل إجراء القرعة.

عملية إجراء القرعة

حضر السادة أعضاء مجلس الأمة وكذا ممثل الحكومة السيد عبد الوهاب دربال يوم 13 ديسمبر 2000 عملية التجديد النصفي لأعضاء المجلس وذلك في جلسة علنية برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس والتي افتتحها بالتطرق إلى هذه العملية بوصفها فريدة من نوعها في عمر المجلس، وأنه بمجرد إتمامها ستصبح العهدة ـ أي عهدة عضو المجلس ـ ست سنوات وذلك بنص الدستور، بعد أن كانت ثلاث سنوات قبل هذه العملية.

وقد أشار السيد الرئيس في حديثه إلى الترتيبات التي أخذتها هذه العملية، إذ عقد المكتب وهيئة التنسيق عدة اجتماعات وذلك أيام، 09، 13، 19 و27 سبتمبر و11 أكتوبر، 22 و26 نوفمبر 2000، اجتهادا منها لتفسير نصوص الدستور تفسيرا حسنا وبنزاهة والتي ستعطي مصداقية وتضفي على العملية طابع الشفافية.

وأكد السيد الرئيس على أن عملية القرعة ستتم على مرحلتين، مرحلة تخص الأعضاء المنتخبين وأخرى تخص المعينين، وذلك حسب المادة 96 مكرر من النظام الداخلي مقترحا أن تغطى عملية القرعة وبكل حرية من قبل وسائل الإعلام، وبعدها طلب رئيس مجلس الأمة الشروع في عملية القرعة المتفق عليها، والتي بدأت بقراءة القائمة الإسمية لأعضاء مجلس الأمة المنتخبين وهم على التوالي:

الإسم واللقب	الدائرة الانتخابية	الإسم واللقب	الدائرة الانتخابية
عبد الكريم بن عبد الكريم	أدرار	نذير زريبي	بسكرة
عبد القادر مازوزي	أدرار	بوزيدي مزغيش	بسكرة
أحمد شيخ	الشلف	عبد الله لعرابي	بشار
محمد بوطيبة	الشلف	العربي عباد	بشار
أحمد صديقي	الأغواط	محمد بوشكير	البليدة
عبد القادر فوضيلي	الأغواط	صالح قايد	البليدة
بوبكر بوقرنوس	أم البواقي	عبد القادر خليفة	البويرة
بوزيد بركاني	أم البواقي	محمد قميري	البويرة
بلقاسم بن حصير	باتنة	مصطفى أماد	تنمراست
نبيل هوامل	باتنة	عثمان بن مسعود	تنمراست
عبد المجيد عبيد	بجاية	التونسي بوساحية	تبسة
بوعلام عمري	بجاية	أحمد طرطار	تبسة

الإسم و اللقب	الدائرة الانتخابية	الإسم و اللقب	الدائرة الانتخابية
الميلود أو شريف	تلمسان	عبد الله بوزوينة	مستغانم
منير قوار	تلمسان	محمد طاجين	مستغانم
جمال الدين بلحاج	تيارت	عثمان حاجي	المسيلة
بن حليمة بوطويقة	تيارت	أحمد زرواق	المسيلة
عبد القادر حمداش	تيزي وزو	الجيلا لي زاوي	معسكر
لويزة شتي	تيزي وزو	سنوسي بوشنتوف	معسكر
لخضر بكار	الجزائر	سليم بن واعر	ورقلة
حبيب دواقي	الجزائر	محمد خاخا	ورقلة
علي القيزي	الجلفة	مختار حمدادو	وهران
محمد بن ناجي	الجلفة	عبد القادر سومر	وهران
عبد السلام بو الشعر	جيجل	الجيلالي قنيبر	البيض
محمد كمال ياحي	جيجل	إبن الدين جيدل	البيض
صلاح الدين قنيفي	سطيف	احميدة ماضوي	إيليزي
محمد لمين مزعاش	سطيف	امهني بوشيخي	إيليزي
نورية حفصي	سعيدة	عمار زواوي	برج بوعريريج
بلقاسم حمامي	سعيدة	ناصر بوداش	برج بوعريريج
زهير قاطي المدعو منير	سكيكدة	عبد العزيز قوري	بومرداس
مصطفى بشيري (1)	سكيكدة	عبد الحفيظ لعويرة	بومرداس
نصر الدين بشير بويجرة	سيدي بلعباس	محمد جرمون	الطارف
عزي بن ثابت	سيدي بلعباس	حسين جفال	الطارف
عبد الله طالب	عنابة	علي الطاهر	تندوف
حميد تميم	عنابة	سعيد بيه (2)	تندوف
بوقرة وارث	قالمة	عمر مريان	تسمسيلت
السعيد معايفية	قالمة	جيلالي مصباح	تسمسيلت
سليم زرمان	قسنطينة	عبد المالك تجاني	الوادي
مراد بن صاري	قسنطينة	يوسف براهمي	الوادي
جلول بن نعيجة	المدية	الطاهر قليل	خنشلة
منصور شيكر السعيد	المدية	نور الدين بن علي الشريف	خنشلة

(1) متوفى لم يستخلف.

(2) متوفى لم يستخلف.

الإسم و اللقب	الدائرة الانتخابية	الإسم و اللقب	الدائرة الانتخابية
منصور قواسمية	سوق أهراس	بوجمعة زلاطي	النعامة
رشيد عبيد	سوق أهراس	قدور سعيدي	النعامة
طاهر خويضر	تيبازة	محمد طاهير	عين تموشنت
مصطفى دريوش	تيبازة	محمد معروف	عين تموشنت
محمد بن عالية	ميلة	أحمد طرباڤو	غرداية
عمار بوغابة	ميلة	حني بكي	غرداية
محمد بن اسماعيلي	عين الدفلى	عبد الرحمن بن الحاج جلول	غليزان
محمد بوزار قوادري	عين الدفلى	آسيا شادلي	غليزان

وفي الأخير ذكر السيد الرئيس بأن عملية القرعة الخاصة بتجديد نصف عدد المنتخبين ـ وذلك طبقا لمواد الستور التي تنص على تغيير نصف عدد أعضاء المجلس ـ أسفرت عن انتهاء عهدة 48 عضوا واستمرار عهدة 48 عضوا آخرين. وشكر الجميع على المشاركة في تفسير الدستور وتطبيقه وقام بتوقيع محضر نتائج القرعة.

القائمة الإسمية للمنتخبين الذين تستمر عهدتهم

01 ـ أدرار:	عبد الكريم بن عبد الكريم	15 ـ تيزي وزو:	لويزة شتي
02 ـ الشلف:	محمد بوطيبة	16 ـ الجزائر:	حبيب دواڤي
03 ـ الأغواط:	أحمد صديقي	17 ـ الجلفة:	علي القيزي
04 ـ أم البواقي:	بوزيد بركاني	18 ـ جيجل:	محمد كمال ياحي
05 ـ باتنة:	بلقاسم بن حصير	19 ـ سطيف:	محمد لمين مزعاش
06 ـ بجاية:	عبد المجيد عبيد	20 ـ سعيدة:	بلقسام حمامي
07 ـ بسكرة:	نذير زريبي	21 ـ سكيكدة:	زهير قاطي المدعو منير
08 ـ بشار:	العربي عباد	22 ـ سيدي بلعباس:	نصر الدين بشير بويجرة
09 ـ البليدة:	محمد بوشكير	23 ـ عنابة:	عبد الله طالب
10 ـ البويرة:	محمد قميري	24 ـ قالمة:	بوقرة وارث
11 ـ تمنراست:	عثمان بن مسعود	25 ـ قسنطينة:	مراد بن صاري
12 ـ تبسة:	أحمد طرطار	26 ـ المدية:	منصور شيكر السعيد
13 ـ تلمسان:	منير قوار	27 ـ مستغانم:	عبد الله بوزوينة
14 ـ تيارت:	جمال الدين بلحاج	28 ـ المسيلة:	عثمان حاجي

29 ـ معسكر: سنوسي بوشنتوف	39 ـ الوادي: يوسف براهيمي
30 ـ ورقلة: محمد خاخا	40 ـ خنشلة: الطاهر قليل
31 ـ وهران: عبد القادر سومر	41 ـ سوق أهراس: رشيد عبيد
32 ـ البيض: جيلالي قنيبر	42 ـ تيبازة: مصطفى دريوش
33 ـ إيليزي: احميدة ماضوي	43 ـ ميلة: محمد بن عالية
34 ـ برج بوعريريج: عمار زواوي	44 ـ عين الدفلى: محمد بن اسماعيلي
35 ـ بومرداس : عبد العزيز ڤوري	45 ـ النعامة: بوجمعة زلاطي
36 ـ الطارف: حسين تندوف	46 ـ عين تموشنت: محمد معروف
37 ـ تندوف: علي الطاهر	47 ـ غرداية: حني بكير
38 ـ تيسمسيلت: عمر مريان	48 ـ غليزان: آسيا شادلي

بعد أن تمت عملية التجديد النصفي للأعضاء المنتخبين، شرع أعضاء مجلس الأمة في جلسة يوم 28 ديسمبر برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، في عملية التجديد النصفي للأعضاء المعينين.

وقد افتتح السيد رئيس الجلسة فاسحا المجال لقراءة القائمة الإسمية لهؤلاء الأعضاء، حسب ترتيب المرسوم الرئاسي رقم 97 ـ 499 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 28 ديسمبر 1997م وكانت كالتالي:

1 ـ أحمد عبد الله الحاج	14 ـ حسين بن معلم
2 ـ محمد القورصو	15 ـ صالح بوبنيدر
3 ـ بشير أحمد باي	16 ـ سيدي محمد بوشناق خلادي
4 ـ زهور ونيسي	17 ـ محمد الطاهر بوزغوب
5 ـ مقران آيت العربي	18 ـ عبد اللطيف بوكعباش
6 ـ عبد الحق برارحي	19 ـ بشير بومعزة (2)
7 ـ مدني برادعي	20 ـ عبد المجيد جبار
8 ـ بوعلام بسايح	21 ـ محمد جبريط
9 ـ مصطفى بلمهدي	22 ـ حسين جودي
10 ـ مريم بلميهوب زرداني	23 ـ زين العابدين حشيشي
11 ـ أحمد بن بيتور(1)	24 ـ إسماعيل حمداني (3)
12 ـ سعيدة بن حبيلس	25 ـ عبد الرحمن دندان
13ـ أنيسة بن عامر	26 ـ رشيد ربيعي

(1) توقفت عهدته في 23 ديسمبر 1999 ولم يستخلف، لا تشمله القرعة.
(2) مستثنى من القرعة دستوريا.
(3) توقفت عهدته في 15 ديسمبر 1998 ولم يستخلف، لا تشمله القرعة.

43 ـ إبراهيم فخار	27 ـ عبد الله ركيبي
28 ـ الطاهر زبيري	42 ـ عمار عوابدي
29 ـ عز الدين زراري	44 ـ لزهاري بوزيد
30 ـ عبد الحميد زوزو	41 ـ محي الدين عميمور
31 ـ لمين شريط	48 ـ عمار مهدي
32 ـ سليمان شيخ	45 ـ غوتي مكامشة (2)
33 ـ بوجمعة صويلح	46 ـ أحمد مراني
34 ـ محمد الشريف طالب	47 ـ أحمد مطاطلة
35 ـ بشير طويل	40 ـ محمد عليوي
36 ـ محمد الشريف عباس (1)	39 ـ ليلى عسلاوي
37 ـ كمال عبد الرحيم	38 ـ مصطفى عبيد

وبعد عملية القرعة، أسفرت النتائج عن استمرار عهدة الأعضاء الآتية أسماؤهم:

1 ـ عمار مهدي	10 ـ زهور ونيسي
2 ـ لزهاري بوزيد	11 ـ عبد المجيد جبار
3 ـ صالح بوبنيدر	12 ـ محمد جبريط
4 ـ بشير طويل	13 ـ الطاهر زبيري
5 ـ محمد الشريف طالب	14 ـ عز الدين زراري
6 ـ سليمان شيخ	15 ـ إبراهيم فخار
7 ـ بوجمعة صويلح	16 ـ عبد الرحمن دندان
8 ـ عبد الحق برارحي	17 ـ أحمد مراني
9 ـ مقران آيت العربي	18 ـ عبد المجيد زوزو

وفي الأخير وقع رئيس المجلس على محضر النتائج وقدم بعد ذلك كلمة وجيزة بخصوص هذه العملية.

(1) توقفت عهدته في 24 ديسمبر 1999 ولم يستخلف، لا تشمله القرعة.
(2) توقفت في 01 أفريل 1998 ولم يستخلف، لاتشمله القرعة.

كلمة السيد بشير بومعزة رئيس مجلس الأمة
بمناسبة اختتام الدورة الخريفية

ألقى السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، كلمة في حفل اختتام دورة الخريف يوم 08 جانفي 2001 بحضور السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني، والسيد علي بن فليس رئيس الحكومة، وأعضاء من الحكومة، والآتي نصها:

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أرحب بكم في موعد اختتام هذه الدورة وهو الموعد الذي يختلف عن موعد اختتام الدورات السابقة. فقبل ثلاثة أيام أي في 4 جانفي، إكتملت ثلاث سنوات من عمر مجلسنا، في عهدته الأولى، وأعتبر أن هذه المناسبة، تسمح لي، بوقفة خاصة، عند بعض المحطات البارزة.

وإذا توقفنا عند آخر هذه المحطات، فإني - وبكل تبصر - أسجل ارتياحنا لقيام المؤسسات

المخوّلة بتلبية المطلب الدستوري في الأجل المحدد لتجديد نصف أعضاء المجلس.

وفيما يخصنا، كان حرصنا شديدا، على الأسس الدستورية ومقتضيات حسن سير المؤسسات.

وفي هذا المقام، كنتم ـ وكان الرأي العام الوطني ـ شهودا على سير هذه العملية في كل مراحلها، وما ميّزها من تمسك بالنزاهة وبالشفافية المطلقة، وهو الأمر الذي يجعلنا نلتقي في هذه اللحظة، بضمائر مطمئنة وبثقة مؤكدة في دور المؤسسات، لتحقيق مسعى بناء دولة القانون.

إنها لحظة لا تخلو من العاطفة، وتعبر عن استحقاقات لا بد منها، وستبقى جسرا للتواصل بيننا وبين الزملاء الذين انتهت عهدتهم، سيتغير موقعهم في خدمة هذه البلاد. فلقد شاركنا معا في الانطلاقة الأولى لهذه المؤسسة، ويكفي أن يحسب لهم هذا الشرف، وهذه اللحظة، هي ـ أيضا ـ اللحظة التي ينضم فيها إلى مؤسستنا نصف عدد الأعضاء وفق الاستحقاق الدستوري تعزيزا لتجربة مجلس الأمة، الذي قلت عنه منذ ثلاث سنوات، بأنه: «معبد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية» و«مخبر للديمقراطية»، وهي العبارات التي مازلت مقتنعا بها، بمدلولها الحقيقي.

وإننا ـ وبمساهمة الجميع ـ سنواصل بذل الجهود لتحقيق المدلول المقصود، وبالشراكة المسؤولة بين المؤسسات، بمنظور التكامل ـ وليس التنافس ـ وبكل الحرص على الإيجابيات التي تكرست من خلال التجربة، وتذليل الصعوبات.

سيداتي، سادتي،

في سياق المحطات البارزة، وفي الأيام القادمة (13 جانفي)، ستكون قد مرت سنة على انتهاء سريان قانون الوئام المدني، ونحن ـ اليوم ـ في حاجة أكبر إلى اليقظة والحذر، أمام التصعيد الإرهابي الوحشي الذي مازال يهدد أمن المواطنين، وممتلكاتهم، بعمليات إجرامية استعراضية.

إننا ومنذ أن ناقشنا قانون الوئام المدني وصادقنا عليه، قلت ـ في حينه ـ إنه حدّ فاصل بين:

ـ من تشملهم الدولة بتسامحها،

ـ وأولئك الذين يصرون على معاداة الشعب والتمرد على سلطة الدولة.

وقد كان فهمنا للوئام المدني، تعبيرا عن قوة الدولة، ومن هنا، قلت في ذلك الحين، إنه يدعونا ـ في فلسفته وأبعاده الفكرية ـ إلى ترقية الوعي الجماعي برهان الاستقرار كأحد الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا الرهان هو مسؤوليتنا المشتركة:

مسؤولية المؤسسات ومسؤولية الطبقة السياسية وفعاليات المجتمع.

سيداتي، سادتي،

لقد كان قانون الوئام المدني محطة هامة، في مسار أشغالنا كهيئة تشريعية، وإنني بالرغم مما أسميته «بطالة تقنية» في مسار هذه الأشغال، نأمل أن تشهد ورشاتنا المشتركة الديناميكية التي تفرضها التحولات الجارية في المجتمع، أمام التأويلات والتعاليق على المنابر الإعلامية وغيرها بهدف النيل من صورة المؤسسة.

أمام هذا، أعتبر أن هذا البيت من زجاج، وإذا كان قصرا كما يقول الصحافيون: قصر زيغود يوسف، فهو قصر من زجاج، تلتقي فيه الخبرات الوطنية، وتتلاقح فيه الأفكار في تعددها السياسي وثرائها الثقافي والمعرفي.

سيداتي، سادتي،

إننا في الجزائر، ومهما كانت أوضاعنا لم نكن ـ وهذا من عبقرية الشعب الجزائري ـ ولن نكن منغلقين على ذاتنا، ولن أختم هذه الكلمة، دون وقفة خاصة عند الانتفاضة الفلسطينية.

لقد كانت هذه الدورة كما تعلمون متزامنة مع انتفاضة، تستمد قوتها من قوة الحق. إنتفاضة مازالت مستمرة ومتصاعدة بقوة في مواجهة القمع الإسرائيلي المسنود بالتواطؤ المكشوف المتجاهل للشرعية الدولية ومواثيق حقوق الإنسان.

وإننا إذ نعتز بموقف الجزائر في قمة القاهرة، وعلى لسان رئيس الجمهورية في القمة الإسلامية بالدوحة، نؤكد أنه لا سلام في الشرق الأوسط بدون حل عادل وشامل ودائم، للقضية الفلسطينية. وأن هذه الانتفاضة، هي انخراط في أسلوب النضال والكفاح الفلسطيني نحو انتزاع هذا الحل.

وفي سياق تفاعلاتنا مع القضايا العربية، فإن الجزائر ستبقى تستنكر الحصار اللا إنساني الجائر المفروض على العراق الشقيق وتعتبر أن اللجوء إلى هذه (الوصفة) عبر مجلس الأمن، لا ينسجم أبدا مع مبادئ حقوق الإنسان ومع منطق القانون الدولي سواء تعلق الأمر بالعراق الشقيق، الذي سنستقبل وفدا برلمانيا منه في الأيام القليلة القادمة، ونتباحث معه في كيفيات تقديم الدعم وتعزيزه.

قلت سواء تعلق الأمر بالعراق أو بكوبا أو بليبيا أو بالسودان.

سيداتي، سادتي،

مرة أخرى، أرحب بكم في هذه المؤسسة، التي ستبدأ نصف عهدتها الأولى، تبدأها مستفيدة من رصيدها الذي حققناه طيلة الثلاث سنوات الماضية، ومنطلقة إلى مستقبل، يتعزز فيه الرصيد، وتزيد فيه مؤسساتنا متانة وفعالية. أشكركم.

أشكركم جميعا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

القوانين المصادق عليها

* المواد محل الخلاف في القانون الأساسي لعضو البرلمان:

4 ، 7، 16، 24، 25 ، 31 ، 33 ، 38 ، 42 و 43 .

* تعديل النظام الداخلي

* مشروع ميزانية مجلس الأمة لسنة 2001

* قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2001

* نص القانون المعدل للقانون المحدد للقواعد المتعلقة بالطيران المدني

* نص القانون المعدل للقانون التوجيهي للتعليم العالي

أشغال اللجان الدائمة

خلال الدورة الخريفية لمجلس الأمة لسنة 2000، تم عرض عدد من مشاريع القوانين على اللجان الدائمة التي أعدت تقارير بشأنها قدمت في الجلسات العلنية العامة.

لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان

برئاسة السيد مصطفى دريوش رئيس اللجنة في الفترة الممتدة ما بين 09 أكتوبر و27 نوفمبر 2000 عقدت اللجنة عدة اجتماعات، خصصت لدراسة الاقتراحات المحالة عليها من طرف السيد رئيس مجلس الأمة والتي تتعلق بإدخال مواد جديدة كمبادئ عامة لعملية تجديد نصف أعضاء مجلس الأمة، وخلصت اللجنة إلى إضافة مادتين في النظام الداخلي للمجلس تضبط عملية التجديد النصفي.

لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية

إفتتحت اللجنة أعمالها لدورة الخريف 2000 برئاسة السيد نذير زريبي، رئيس اللجنة يوم 23 نوفمبر 2000.

ويدخل هذا الاجتماع في إطار دراسة نص القانون المعدل للقانون 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، واستمرت المناقشة 3 أيام متتالية إلى غاية يوم 26 نوفمبر 2000 أين قدم السيد ممثل الحكومة، عمار صخري، وزير التعليم العالي والبحث العلمي عرضا للنص ورد على تساؤلات الأعضاء.

لجنة التجهيز والتنمية المحلية

برئاسة السيد طاهر خويضر رئيس اللجنة، قامت اللجنة في اجتماعها ليوم 25 نوفمبر 2000 بدراسة ومناقشة نص القانون المعدل للقانون رقم 98-06 المؤرخ في 27 جوان 1998، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني.

واستمعت اللجنة إلى السيد ممثل الحكومة، حميد لوناوسي، وزير النقل في اجتماع يوم 26 نوفمبر أين عرض نص المشروع ووضح بعض النقاط الغامضة والواردة فيه، بالإضافة إلى رده على تساؤلات واستفسارات الأعضاء.

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

عقدت هذه اللجنة خلال هذه الدورة عدة اجتماعات، برئاسة السيد، رشيد ربيعي، رئيس

اللجنة، في الفترة ما بين 31 أكتوبر و05 ديسمبر 2000، استكملت فيها دراسة مشروع ميزانية مجلس الأمة لسنة 2001، ونص قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2001.

فبخصوص مشروع ميزانية المجلس فقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات، درست وناقشت خلالها المشروع، واستمعت إلى السادة ممثلي إدارة مجلس الأمة حوله وأعدت رأيا استشاريا بخصوص المشروع وأحالته على مكتب مجلس الأمة.

أما بخصوص نص قانون المالية لسنة 2001 فقد استمعت اللجنة يوم 26 نوفمبر 2000 إلى عرض حول النص، قدمه السيد عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية، ممثل الحكومة. وتعرض فيه إلى العديد من المواضيع المتعلقة بالسياسة الحالية للبلاد والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها.

وقد طرح السادة أعضاء اللجنة أثناء تدخلاتهم جملة من التساؤلات والانشغالات والملاحظات على السيد ممثل الحكومة. وعلى ضوء الدراسة التي قامت بها وطبقا للمعطيات المقدمة من قبل السيد ممثل الحكومة، أعدت اللجنة تقريرها التمهيدي عن النص وصادقت عليه وعلى إثر مناقشة النص في الجلسات العلنية، أعدت اللجنة تقريرها التكميلي عنه، ضمنته جملة من انشغالات السيدات والسادة أعضاء المجلس وتوصيات اللجنة وأعضاء المجلس.

هيئة التنسيق

• إجتمعت هيئة التنسيق لمجلس الأمة يوم 27 سبتمبر 2000 برئاسة السيد بشير بومعزة رئيس المجلس، لتحضير تقديم ومناقشة برنامج الحكومة الذي سيعرضه رئيس الحكومة السيد علي بن فليس يوم 30 سبتمبر 2000.

وكان هذا الاجتماع فرصة لدراسة عدد من القضايا الداخلية لمجلس الأمة ومواصلة التفكير في منهجية التجديد النصفي لعدد أعضاء المجلس.

• وإجتمعت يوم 22 نوفمبر 2000 برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، تحضيرا لجلساته التي كانت ستستأنف يوم 26 نوفمبر 2000 والمخصصة لمناقشة مشروع تعديل النظام الداخلي للمجلس، مناقشة نص قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2001 وكذا عرض ميزانية مجلس الأمة والمصادقة عليها. إلى جانب عرض ومناقشة القانون الأساسي لعضو البرلمان ومناقشة نص القانون المعدل للقواعد المتعلقة بالطيران المدني ونص القانون المعدل للقانون التوجيهي للتعليم العالي.

إستقبالات ومحادثات
رئيس مجلس الأمة

الوفود الأجنبية

وفد البرلمان العراقي

وصل وفد برلماني عراقي إلى الجزائر بقيادة السيد سعدون حمادي، رئيس المجلس الوطني لجمهورية العراق، يوم 13 جانفي 2001 في زيارة رسمية دامت ستة أيام بدعوة من السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، الذي كان في استقبالهم في المطار شخصيا وسفير جمهورية العراق بالجزائر.

وللإشارة، فإن برنامج زيارة الوفد البرلماني العراقي يتضمن مقابلة مع السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، ومحادثات مع رئيس مجلس الأمة ولقاءات مع كل من رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة ووزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية وكذا مع وزير الصناعة وإعادة الهيكلة.

وتخللت زيارة الوفد زيارات إلى عدة منشآت اقتصادية واجتماعية بولاية بومرداس، أكد فيها السيد سعدون حمادي رئيس الوفد بأن زيارته للجزائر ستعطي «دفعة جديدة لتقوية الروابط والعلاقات بين البلدين»، وقال «بأنه من مصلحة البلدين تبادل الزيارات» مركزا على قناعته بأنها مفيدة للبلدين وللمجلسين «مجلس الأمة والمجلس الوطني العراقي».

وذكر السيد حمادي بالاتفاقات التي تم توقيعها بين الجزائر والعراق خلال الزيارة التي قام بها السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، إلى العراق في السابق والتي تنص في مجملها على توطيد العلاقات البرلمانية وتبادل الزيارات.

وبخصوص العلاقات بين البلدين، أكد رئيس المجلس الوطني العراقي بأنه «تربط الجزائر والعراق علاقات تقوم على أساس مصلحة البلدين والأمة العربية على العموم».

وفد من المجلس الاستشاري للشعب الأندونيسي

تحادث السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 21 جانفي2001 بمقر المجلس على انفراد مع السيد أمين رايس رئيس المجلس الاستشاري لشعب جمهورية أندونيسيا، لتتوسع المحادثات بعد ذلك لباقي النواب الاندونيسيين وأعضاء من مجلس الأمة.

وتمحورت المحادثات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين والجانب التاريخي للبلدين اللذين عرفا نفس النضال ضد الاستعمار من جانب ونفس المسار في حركة عدم الانحياز من جانب آخر، كما أوضح السيد بشير بومعزة.

كما تطرق الجانبان أيضا للتجربة البرلمانية في البلدين مؤكدين على ضرورة التعاون وتبادل التجارب بين البرلمانيين.

الوفد السويسري

إستقبل السيد بشير بومعزة رئيس مجلس الأمة يوم 9 أكتوبر 2000 بمقر المجلس، السيد

والتر فيري رئيس لجنة السياسة الخارجية للمجلس الوطني السويسري على رئاسة وفد من برلمانيي سويسرا.

وقد عرض السيد رئيس المجلس خلال اللقاء، الخبرة البرلمانية الجزائرية في مجال ثنائية الغرف، مؤكدا على الاختيار الاستراتيجي لصالح الديمقراطية.

مذكرا بالمساهمة الفعالة لسويسرا في إيجاد حل سار لحرب التحرير الوطنية لا سيما خلال اتفاقيات إيفيان، وقد وضح وجوب تفعيل العلاقات بين البلدين التي تعود على الشعبين.

وقد حضر اللقاء السيد بوعلام بسايح رئيس العلاقات الخارجية وعدة أعضاء من مجلس الأمة أما من الجانب السويسري فقد حضر سفير سويسرا بالجزائر.

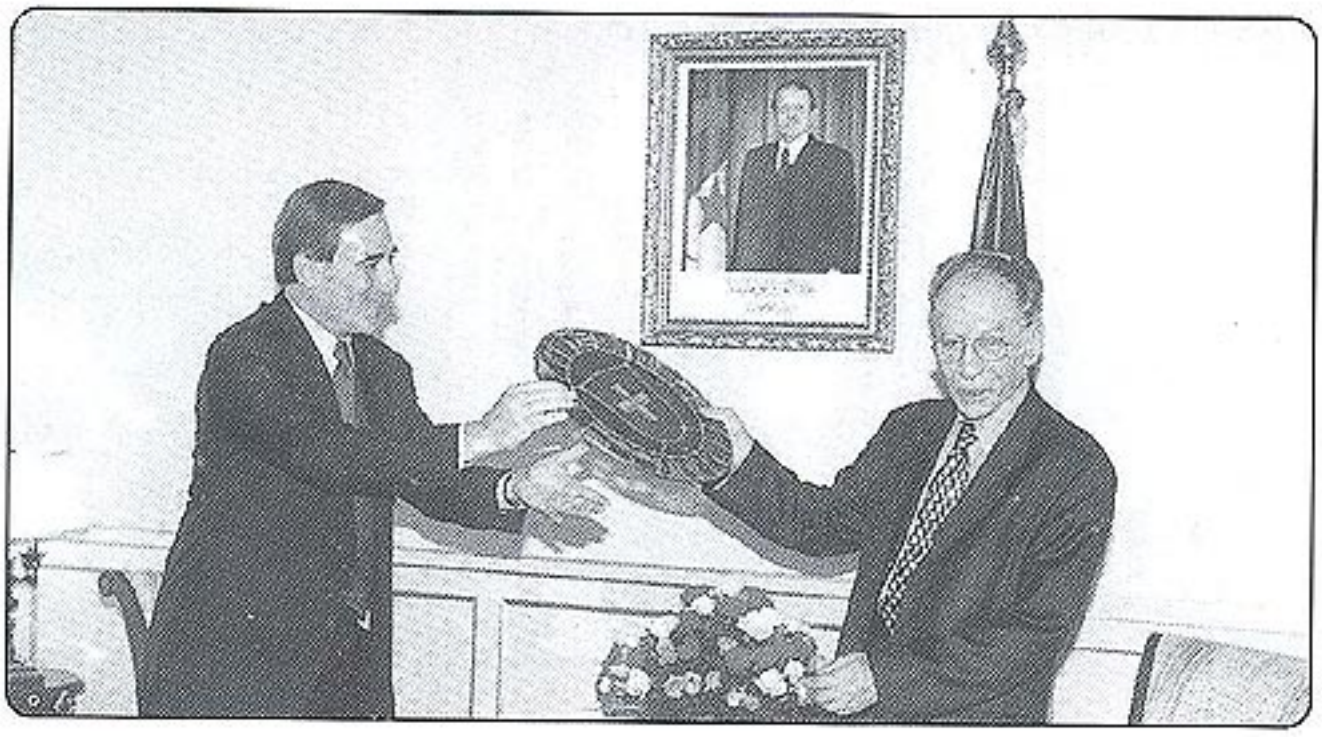

وفد المنظمة الدولية للهجرة

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 16 أكتوبر 2000 بمقر المجلس، وفدا عن المنظمة الدولية للهجرة، يقوده مديرها العام السيد برونسن ماك كينلي.

خلال هذا اللقاء، أشار رئيس مجلس الأمة إلى الإهتمام الذي توليه الجزائر، كبلد يتميز بالهجرة من وإلى الخارج ويستعمل كمنطقة عبور، منذ زمن بعيد لمسألة هجرة السكان التي تساهم بصفة إيجابية في تطور البشرية.

ومن جهته أكد السيد برونسن ماك كينلي ـ الذي أعرب عن تأثره العميق بحسن الضيافة التي حظي بها على التراب الجزائري ـ على استعداد منظمته للتعاون الكامل مع الجزائر.

وجرى هذا اللقاء بحضور السيدين بوعلام بسايح رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس ورشيد ربيعي رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية.

وفد «جمعية أصدقاء الشعب الصيني مع الخارج»

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 22 نوفمبر 20000 بمقر المجلس، وفدا هاما عن «جمعية أصدقاء الشعب الصيني مع الخارج» يرأسه السيد سو قوانغ نائب رئيس الجمعية.

وقد ذكر رئيس مجلس الأمة بقدم العلاقات بين الجزائر والصين، التي تعود إلى فترة الثورة

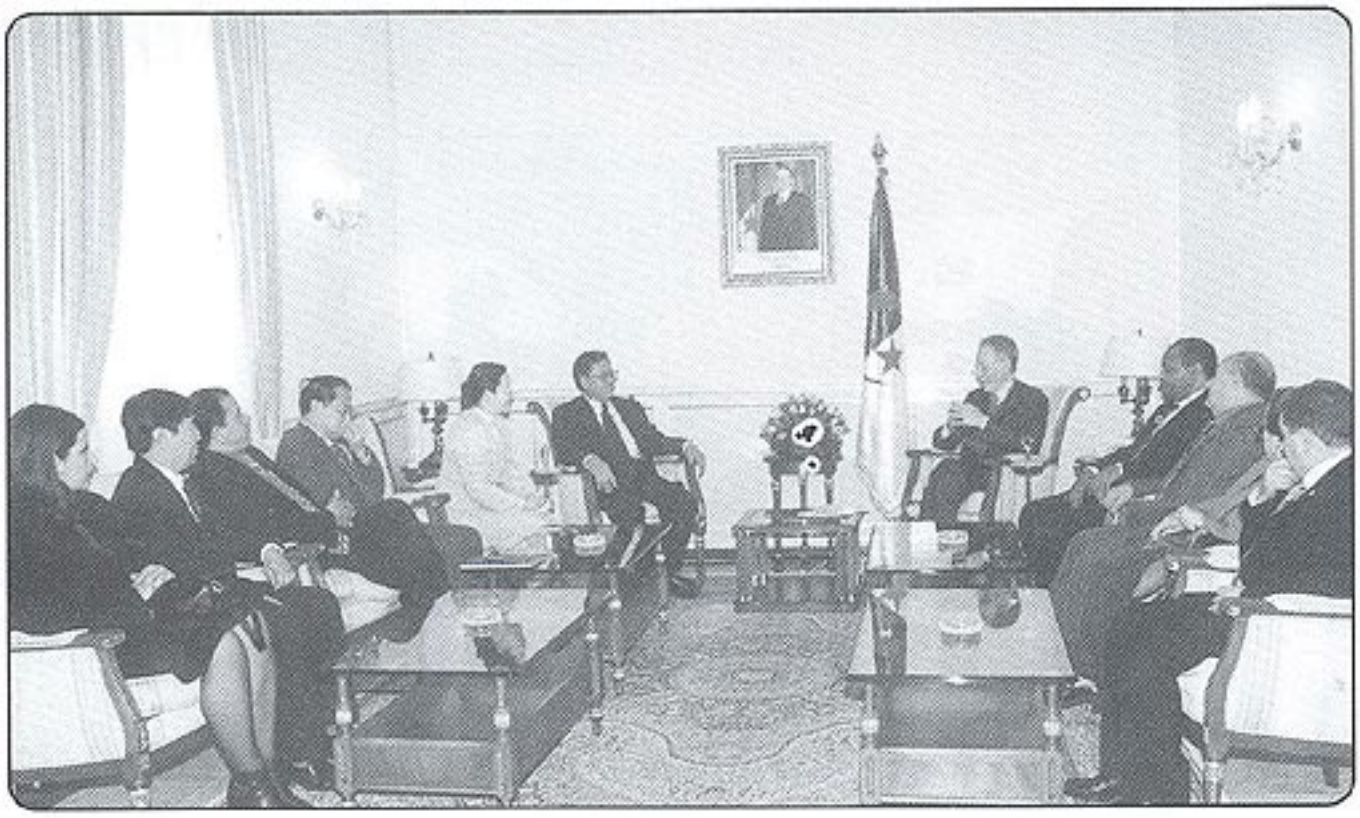

التحريرية، وأوضح أن الصداقة الجزائرية الصينية وثيقة ومتينة، إلى حد أنها لا تقوم فقط على المصلحة المتبادلة ولكن تستند أولا وقبل كل شيء إلى مبادئ الأخوة والمساواة بين الشعبين.

وقد حضر هذا اللقاء عن الجانب الصيني سفير الصين بالجزائر وعن الجانب الجزائري السادة محمد خاخا، رئيس لجنة الثقافة والاعلام والشبيبة والسياحة بمجلس الأمة والطاهر خليل، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية ومحمد حاج يعلا، سفير سابق للجزائر ببكين وعضو مؤسس لجمعية الصداقة الجزائرية الصينية والدكتور إسماعيل دبش، رئيس الجمعية والعديد من أعضاء مجلس الأمة.

شخصيات أجنبية

عضوان من مجلس الشيوخ الأمريكي

وصل يوم 04 سبتمبر 2000 إلى الجزائر السيد ريشارسي شيلبي رئيس لجنة «انتلجينس» في مجلس الشيوخ الأمريكي «جمهوري» والسيد بوب كيري عضو بنفس اللجنة «ديمقراطي» في زيارة عمل دامت يومين.

وتندرج هذه الزيارة الأولى من نوعها منذ عشر سنوات في إطار جولة عبر عدة دول من أوروبا والمغرب العربي والشرق الأوسط وإفريقيا الجنوب صحراوية.

وخلال إقامتهما بالجزائر، استقبلهما السيد بشير بومعزة رئيس مجلس الأمة والسيد أحمد أويحيى وزير الدولة وزير العدل.

السيد إيغور إيفانوف وزير الشؤون الخارجية لفيدرالية روسيا

إستقبل رئيس مجلس الأمة، السيد بشير بومعزة، يوم 08 أكتوبر 2000 بمقر المجلس، السيد إيغور إيفانوف وزير الشؤون الخارجية لفيدرالية روسيا الذي يقوم بزيارة رسمية إلى الجزائر على رأس وفد هام.

وذكر بيان للمجلس أن المحادثات تناولت العلاقات الثنائية العريقة وضرورة الارتقاء بها إلى المستوى الذي تميزت به على الدوام بالنظر إلى تطابق مواقف البلدين بشأن العديد من المشاكل العالمية.

وأشار رئيس مجلس الأمة إلى أهمية دور روسيا في تحقيق استقرار العالم وتوازنه.

كما تطرق الطرفان إلى الوضع في الشرق الأوسط والتطورات التي تشهدها هذه المنطقة. وألح رئيس مجلس الأمة على التأثير الذي يمكن أن تمارسه روسيا والمجتمع الدولي حتى يتم تجسيد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وإقامة سلام دائم وعادل في المنطقة. وحضر اللقاء عن الجانب الجزائري السيدان عبد العزيز بلخادم وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية وبوعلام بساييح رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة وعدة أعضاء من مجلس الأمة وعن الجانب الروسي السيد فرشينين سفير روسيا بالجزائر.

السيد سليم زعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 31 أكتوبر 2000، السيد سليم زعنون

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الذي يوجد بالجزائر للمشاركة في الدورة السابعة لجائزة مؤسسة البابطين التي عقدت بالجزائر.

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني قدم عرضا تحليليا عن الوضع على ضوء التطورات الأخيرة، مؤكدا بأن انتفاضة أبناء فلسطين ستتواصل إلى غاية انتزاع كل الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

من جهته أكد رئيس مجلس الأمة الموقف الثابت للشعب والدولة الجزائرية إلى جانب الحقوق الفلسطينية، مذكرا بأن هذا الدعم والتضامن عريق ويعود إلى السنوات الأولى لميلاد الحركة الوطنية مبرزا الدور الذي يجب أن يلعبه البرلمانيون تجاه تعبئة الرأي العام الدولي حول الحقوق الفلسطينية والعربية.

السيد شي هاوتيان نائب وزير الدفاع الصيني

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 14 نوفمبر 2000، بمقر المجلس الفريق الأول شي هاوتيان، نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية ومستشار الدولة ووزير الدفاع لجمهورية الصين الشعبية.

خلال هذا اللقاء، ذكر السيد بشير بومعزة بدعم الصين الثابت لكفاح الشعب الجزائري، موضحا الطابع المثالي للعلاقات الجزائرية الصينية القائمة على صداقة تجسدت دوما. كما أعرب رئيس مجلس الأمة عن اقتناعه بأن زيارة الوفد الصيني ستعطي دفعا جديدا للعلاقات بين البلدين.

من جهته وبعد قيامه بعرض موجز عن الوضعية الحالية في الصين، أكد الفريق شي هاوتيان على إرادة بلده في تعزيز علاقات الصداقة مع الجزائر في جميع المجالات.

جرى اللقاء بحضور السادة نصر الدين بشير بويجرة، نائب رئيس مجلس الأمة وطاهر زبيري، عضو في المجلس ومصطفى عبيد، نائب رئيس لجنة الدفاع الوطني بالمجلس وطاهر خليل، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية. كما حضر اللقاء السيدة نورية حفصي والسادة محمد الطاهر بوزغوب وعبد القادر خليفة وبشير الطويل وبشير أحمد باي، أعضاء في مجلس الأمة.

السيد داويت يوهانس رئيس مجلس النواب لشعب أثيوبيا

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 10 جانفي 2001 بمقر المجلس، السيد داويت يوهانس رئيس مجلس النواب لشعب اثيوبيا ورئيس اللجنة التنفيذية للبرلمانات الافريقية.

وقد أشار رئيس مجلس الأمة خلال المحادثات إلى الدور التاريخي لأثيوبيا كملتقى للتبادلات بين العالم السامي والعالم الافريقي، كما أكد على الأهمية التي تكتسيها العلاقات البرلمانية في تأمين جو من الاستقرار والتطور في افريقيا ومن جهته عبر السيد داويت يوهانس

عن تشكرات بلده عن الدور الذي قدمته الجزائر في تسوية النزاع الذي كان حادثا بين إثيوبيا وأريتيريا. وأكد عن اقتناعه بأن العمل الدبلوماسي البرلماني يمكنه أن يكون سندا لتحقيق التقارب بين الشعوب الافريقية.

نائب رئيس لجنة الدولة الصينية للرياضة

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة يوم 16 جانفي 2001، بمقر المجلس السيد زجيان، نائب رئيس لجنة الدولة الصينية للرياضة الذي يقوم بزيارة رسمية للجزائر على رأس وفد هام.

وخلال اللقاء أكد رئيس مجلس الأمة على الطابع التاريخي للتبادلات بين الصين والعالم العربي، تبادلات تطورت في الجال الاقتصادي والاجتماعي وكذلك على مستوى الشعوب آملا أن تتعدد اللقاءات والزيارات بين البلدية ومن جانبه ذكر الوزير الصيني بمساهمة الجزائر خلال الحوار الذي دار حول استرجاع حقوق الجمهورية الصينية في الأمم المتحدة وعبر عن أمله في أن تتعزز العلاقة الثنائية أكثر ليس فقط في قطاع الرياضة وإنما في جميع الميادين.

وحضر هذا اللقاء السيد عبد المالك سلال، وزير الشباب والرياضة والسيد مصطفى العرفاي رئيس اللجنة الأولمبية الجزائرية بالإضافة إلى سفير الصين بالجزائر.

السيد عبد الإله الخطيب، وزير خارجية الأردن

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 20 جانفي 2001، وزير الخارجية الأردني السيد عبد الإله الخطيب.

خلال اللقاء تم استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين، وهي العلاقات التي ما فتئت تتدعم في مختلف القطاعات.

وقد عبر السيد بشير بومعزة عن ارتياح الجزائر لمستوى التعاون القائم بين البلدين، وعن ثقته في نجاح القمة العربية التي ستحتضنها عمان في مارس القادم. كما كان اللقاء فرصة لتبادل وجهات النظر حول القضايا العربية، وفي مقدمتها الانتفاضة الفلسطينية والمسألة العراقية، والتأكيد على دور البلدين الشقيقين في مسار تحقيق المصالحة العربية ومواجهة التحديات التي تفرضها المرحلة، وقد حضر اللقاء وزير الدولة وزير الخارجية السيد عبد العزيز بلخادم وسفيرا البلدين.

السيدة بولات ميسامبو وزيرة العمل الغابونية

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 8 أوت 2000 بمقر المجلس، السيدة

بولات ميسامبو وزيرة الدولة ووزيرة العمل والتشغيل والتكوين المهني لجمهورية الغابون.

وخلال هذا اللقاء الذي تحدث فيه رئيس مجلس الأمة عن العلاقات الثنائية بين البلدين وضرورة تعزيزها لصالح البلدين الصديقين تسلم السيد بشير بومعزة رسالة موجهة إلى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من رئيس جمهورية الغابون الحاج عمر بانغو.

وقد حضر اللقاء السيد بوقرة سلطاني وزير العمل والحماية الاجتماعية وسفير الغابون بالجزائر.

السيد بيار جوكس، رئيس المجلس المحاسبي الفرنسي

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 3 أكتوبر 2000 بمقر المجلس، وفدا عن المجلس المحاسبي الفرنسي بقيادة السيد بيارجوكس، الرئيس الأول للمجلس المحاسبي الفرنسي، وكان اللقاء مناسبة لتبادل الأفكار والمعلومات حول تجربة البلدين فيما يتعلق بثقافة الدولة، خاصة في المجال المؤسساتي.

كما تطرق الطرفان إلى مسألة التعاون الثنائي، وحضر هذا اللقاء عن الجانب الجزائري السادة بوعلام بالسايح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسادة العربي عباد، محمد الطاهر بوزغوب، عمار زواوي وهم أعضاء مجلس الأمة، والسيد محمد بن معروف رئيس مجلس المحاسبة ومن الجانب الفرنسي السيد كولين فارديار، سفير فرنسا بالجزائر.

المبعوث الخاص للرئيس الكاميروني السيد بول بيا

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 14نوفمبر2000 بمقر المجلس، السيد حما جودة أجوجي، وزير التربية الحيوانية والصيد البحري والصناعات الحيوانية الكاميروني، الذي سلمه رسالة بعث بها الرئيس الكاميروني السيد بول بيا إلى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وخلال هذه الجلسة التي حضرها السيد عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الافريقية، أكد السيد بشير بومعزة الأهمية التي توليها الجزائر لتطوير علاقاتها مع البلدان الافريقية، كما عبر بهذه المناسبة عن أمله في تجاوز الاختلافات والمشاكل التي تهز بعض مناطق إفريقيا وتسويتها من خلال تجديد روح التسامح التي تحلت بها دوما شعوب قارتنا.

السيد فليبي بيداز روكي، وزير خارجية كوبا

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 16 جانفي 2001، بمقر المجلس، وزير الخارجية الكوبي، السيد فليبي بيداز روكي، الذي قام بزيارة عمل إلى الجزائر.

وخلال هذا اللقاء ذكر السيد بشير بومعزة بعلاقات الصداقة والتضامن التي تربط البلدين منذ قرابة نصف قرن كما أشار رئيس مجلس الأمة إلى ميزة الشعب الكوبي في الثبات المثالي في الدفاع عن مبادئه والحفاظ على سيادته الكاملة أمام الأعداء.

ومن جهته أعرب وزير الشؤون الخارجية عن بقائه لنهوض القوى التقدمية في العالم لمقاومة خطر إخضاع كل العالم لثقافة واحدة ونمط استهلاك واحد.

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي

تحادث السيد بشير بومعزة، يوم 29 جانفي 2001، بمقر المجلس، مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي السيد جاك درماني الذي قام بزيارة رسمية إلى الجزائر على رأس وفد هام بدعوة من السيد محمد منتوري رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأكد السيد بشير بومعزة خلال اللقاء أهمية الدور الذي يقوم به المجلسان الاقتصاديان والاجتماعيان في البلدين وهما مجلسان يعبران حسب رئيس مجلس الأمة عن مطامح المجتمعات المدنية ويساهمان من ثمة بنجاعة في إعداد القرار السياسي.

كما أعرب السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، عن أمل إقامة تعاون وثيق وتبادل مستمر للتجارب بين المجلس الفرنسي والمجلس الجزائري.

ومن جهته أكد السيد درماني أن المؤسسة التي يرأسها والتي تعد استشارية بحتة تشكل معطى أساسيا من معطيات الديمقراطية، مرحبا بنفس المناسبة بالعلاقات الحسنة بين المجلسين الجزائري والفرنسي لاسيما تحسبا للقمة الـ 17 للمجالس الاقتصادية والاجتماعية المقرر عقدها بالجزائر هذه السنة.

وقد حضر هذا اللقاء السيدان: محمد الصالح منتوري رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وهلركولين ديفرديار سفير فرنسا بالجزائر.

السفراء

سفير المملكة المغربية

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، بمقر المجلس يوم 04 سبتمبر2000، السيد سعيد بن ريان الذي باشر مهامه كسفير للمملكة المغربية بالجزائر مؤخرا.

سفير أمريكا

إستقبل رئيس مجلس الأمة، السيد بشير بومعزة، يوم 6 سبتمبر2000، بمقر المجلس السيد كمرون هيوم سفير الولايات المتحدة الذي أدى له زيارة وداع إثر انتهاء مهامه بالجزائر وكان اللقاء مناسبة لاستعراض الوضع وآفاق تطوير العلاقات الثنائية بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين.

سفير إيطاليا

إستقبل رئيس مجلس الأمة، السيد بشير بومعزة، يوم 07 سبتمبر 2000، بمقر المجلس، السيد أنطونيو أرميليني سفير إيطاليا في الجزائر الذي أدى له زيارة وداع إثر انتهاء مهمته في الجزائر.

وأبرز رئيس مجلس الأمة خلال هذا اللقاء، التكامل خاصة الاقتصادي بين بلدان الضفتي الشمالية والجنوبية للمتوسط وهو تكامل كما قال يجب أن يؤدي إلى شراكة حقيقية لفائدة الشعوب المعنية.

وعلى المستوى الثنائي على الخصوص عبر عن أمله في أن تتضاعف المبادلات بين الجزائر وإيطاليا خاصة في المجال البرلماني كما أضاف نفس المصدر.

سفير فنزويلا

إستقبل رئيس مجلس الأمة، السيد بشير بومعزة، يوم 28 سبتمبر 2000، بمقر المجلس، السيد إدواردو سوتو أفاراز سفير الجمهورية البوليفارية لفينزويلا، والذي قدم له زيارة وداع إثر انتهاء مهامه بالجزائر.

وخلال هذا اللقاء، ذكر السيد الرئيس، بالنقاط المشتركة التي تربط الجزائر بفينزويلا، وخاصة في ميادين السياسة والاقتصاد، منوها بالحيوية الجديدة التي تبدو جليا في العلاقات الثنائية بين البلدين.

سفير السودان

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 16 أكتوبر 2000، بمقر المجلس، السيد محمد أحمد عبد الغفار سفير السودان، الذي أدى له زيارة مجاملة بعد تسلم مهامه كسفير للسودان بالجزائر مؤخرا.

اللقاء كان فرصة لاستعراض آخر التطورات على الصعيدين العربي والإفريقي. وبخصوص القضية الفلسطينية أكد رئيس مجلس الأمة على ضرورة تجنيد وتوحيد كل الطاقات العربية لمواجهة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.

من جهة أخرى، أشار رئيس مجلس الأمة إلى ضرورة الاهتمام بالقارة الإفريقية التي ننتمي إليها ليكون لها دور ومكانة في مسار العولمة.

سفير البرازيل

إستقبل رئيس مجلس الأمة، السيد بشير بومعزة، يوم 25 أكتوبر 2000، بمقر مجلس الأمة، سفير البرازيل السيد أثنار بنها برازيل جونيور.

وقد ذكر رئيس مجلس الأمة خلال هذا اللقاء بأن العلاقات الجزائرية – البرازيلية أقيمت غداة استقلال الجزائر على الصعيد البشري والتبادلات الاقتصادية.

وأشار السيد بشير بومعزة، أن مصالح البلدين تدعو إلى تنشيط وتطوير هذه العلاقات نظرا لإمكاناتها الكبيرة، وفي هذا الإطار وجه دعوة إلى وفد من مجلس الشيوخ البرازيلي للقيام بزيارة إلى الجزائر قصد إقامة تعاون بين البرلمانيين.

سفير اليمن

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 06 نوفمبر 2000، السيد محمد جار الله سفير اليمن بالجزائر. خلال هذا اللقاء قدم سفير اليمن عرضا عن التطورات الأخيرة في بلده. كما تم التطرق أيضا إلى الوضع في الشرق الأوسط والعالم العربي على ضوء تطورات الانتفاضة الفلسطينية ونتائج القمة العربية الأخيرة.

وركز رئيس مجلس الأمة في تدخله على ضرورة تكثيف التشاور والتنسيق بين الدول العربية لتحقيق المصالحة العربية وفي هذا الإطار جدد رئيس مجلس الأمة ارتياح الجزائر لاتفاقية جدة، المبرمة بين اليمن والمملكة العربية السعودية حول حدود البلدين.

وقد حضر هذه المقابلة السيد بوعلام بالسايح رئيس لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الأمة.

سفير إيطاليا

إستقبل رئيس مجلس الأمة، السيد بشير بومعزة يوم 8 نوفمبر 2000، بمقر مجلس الأمة، السيد روموالدو بيتني. وأعرب رئيس مجلس الأمة خلال اللقاء عن ارتياحه للعلاقات الطيبة القائمة بين الجزائر وإيطاليا والتي يعود تاريخها إلى عهد الثورة التحريرية.

كما أبدى تفاؤله بمستقبل العلاقات نظرا لأواصر الصداقة التي تربط البلدين منذ زمن والتي أثبتها المقاولون الإيطاليون خاصة.

سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، بمقر المجلس يوم 16 نوفمبر 2000، السيدة جانيت أساندرسون سفيرة الولايات المتحدة، التي أدت له زيارة مجاملة بمناسبة توليها مهامها بالجزائر. وخلال المحادثات أكد رئيس مجلس الأمة ضرورة تعزيز التبادلات الإنسانية بين البلدين لاسيما في مجال العلاقات البرلمانية قصد تحسين التفاهم المتبادل دائما أكثر.

ومن جهتها أكدت السفيرة على إرادة العمل بجد من أجل تعزيز الحوار والتعاون الثنائيين.

وقد حضر السيد طاهر خليل نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة.

سفير المجر

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، بمقر المجلس يوم 21 نوفمبر 2000، سفير المجر السيد زابو لازلو.

وقد أعرب السيد بشير بومعزة، عن أمله أن تستعيد العلاقات الجزائرية المجرية المستوى الذي كانت عليه في الماضي مؤكدا على ضرورة مضاعفة الاتصالات خاصة بين البرلمانيين، كما أشار رئيس مجلس الأمة إلى أن البلدين يملكان خبرات يمكن توظيفها لتنشيط التعاون.

حضر اللقاء السيد طاهر خليل، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية.

سفير البحرين

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، بمقر المجلس يوم 27 فبراير 2001، سفير البحرين في الجزائر السيد عبد النبي محمد مسيب.

وقدم سفير البحرين خلال هذا اللقاء عرضا عن التحولات الدستورية الجارية بدولة

البحرين والتي تتميز خصوصا بإحداث برلمان بغرفتين ضمن منهج يهدف إلى تعزيز الديمقراطية في البحرين.

وقد عبر رئيس مجلس الأمة من جهته عن اهتمامه بالتحولات الجارية في البحرين الشقيق مبرزا بأن كل تقدم في أي قطر عربي ينعكس إيجابا بالضرورة على باقي الأقطار العربية.

سفير كندا

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، بمقر المجلس يوم 11 أكتوبر 2000، السيد ف.د بلارلا، سفير كندا بالجزائر والذي قدم له زيارة وداع إثر انتهاء مهامه بالجزائر، وقد تطرقا خلال هذه المقابلة إلى العلاقات الثنائية وإمكانيات تطورها، خاصة في ميدان الاتصال والزراعة الغذائية والمناجم، وأيضا إلى أبعاد الشراكة التي ستنفتح بمناسبة الزيارة التي سيقوم بها وفد اقتصادي هام كندي إلى الجزائر.

سفير السويد

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 18 أكتوبر 2000، بمقر المجلس، السيد كريستر جورنسون، سفير السويد بالجزائر والذي قدم له زيارة وداع إثر انتهاء مهامه.

سفير إسبانيا

إستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 5 أكتوبر 2000، بمقر المجلس، السيد ريكاردو زلاكان سفير مملكة إسبانيا والذي قدم له زيارة وداع إثر انتهاء مهامه بالجزائر.

وأشار السيد بوعلام بالسايح رئيس لجنة الشؤون الخارجية ـ الذي كان حاضرا في هذا اللقاء ـ إلى العلاقات الثنائية وإلى الإمكانيات الكبيرة للتطور التي ستقدمها وخاصة في ميادين الثقافة والاقتصاد وكذلك على مستوى التبادلات البرلمانية.

شخصيات وطنية

السيد بشير بومعزة يستقبل أبطال سيدني

إستقبل رئيس مجلس الأمة، السيد بشير بومعزة، اليوم 11 أكتوبر 2000 بمقر المجلس، أبطال سيدني الجزائريين بحضور وزير الشباب والرياضة السيد عبد المالك سلال ورئيس اللجنة الأولمبية الجزائرية السيد مصطفى العرفاوي.

وقدم السيد بشير بومعزة، في كلمة وجيزة تهانيه الحارة لهؤلاء الرياضيين الذين شرفوا وصنعوا بفوزهم فخر الجزائر وأيقظوا حماس شعبها.

وحضر اللقاء نواب رئيس مجلس الأمة ورؤساء اللجان الدائمة وعدد من أعضاء مجلس الأمة.

البعثات والزيارات
إلى الخارج

وفد من مجلس الأمة بنواقشوط

في الفترة مابين 21 ـ 23 فبراير، شارك وفد من مجلس الأمة برئاسة السيد بشير بومعزة رئيس المجلس في أشغال منتدى مجالس الشيوخ والغرف الثانية في إفريقيا والعالم العربي.

خطاب رئيس مجلس الأمة السيد بشير بومعزة بنواقشوط

السيد الرئيس، السادة الزملاء، السيدات والسادة، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم، باسمي الشخصي وباسم الوفد المرافق لي، بجزيل تشكراتنا على حفاوة الاستقبال التي لقيناها في هذه الأرض المضيافة، موريتانيا، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة جلساتنا، وإنني على يقين أنكم ستديرون أعمالها بكفاءة عالية.

إن لقائنا اليوم، كمنتدى للغرف الثانية الافريقية والعربية، يكتسي أهمية خاصة، إنه يعكس اهتماما متزايدا للمسار البرلماني في دولنا والنظر في التجارب المتميزة لتعميق الديمقراطية التي تعتبر من القيم العالمية.

إن تصوري هذا يقودني إلى إلقاء نظرة على الطريق الذي سلكته مختلف البلدان من خلال تاريخها الحديث، وذلك الانتقال الصعب الذي كان عليهم أن يعبروه لينتقلوا من حالة دول مستعمرة إلى حالة دول مستقلة.

وتصوري الثاني، الذي هو بدون شك امتداد للتصور الأول يجرني إلى أن أتدارس معكم تجربتنا البرلمانية المزدوجة سواء في تشابهها أو في خصوصياتها.

والواقع، أنه حتى إذا كان هذا اللقاء يوحي لنا، من خلال الموضوع المدرج لأشغالنا، أن نركز أفكارنا على تجربتنا المزدوجة وعلى دور وأهمية وجود غرفة ثانية في مؤسساتنا البرلمانية، فإنه ليس من السهل أن نفصل هذه المفاهيم من المسار والمحتوى الذي جاءت فيه هذه المؤسسات.

وبصفة عامة يمكن القول أن خيار الازدواجية في بلداننا الافريقية، لا يمكن تحديده بسهولة من بصمات الماضي وتجاهل رهانات وتحديات المستقبل... وبعيدا أيضا عن الغوص في الماضي، فإننا نعرف أن كل شيء في قارتنا يأتي من بعيد، إن إفريقيا تطمح إلى الوحدة والعصرنة، وهي واعية بتحديات ورهانات العولمة، لكن كيف لدول هذه القارة أن تمشي في هذا الطريق دون أن تتخلص من آثار التناقضات الموروثة عن الماضي؟ كيف يمكن لها أن تواجه مشاكل المستقبل في حين أن بذور الانقسام، الناتجة عن تنوع غير متحكم فيه والتي أبرمت خلال العهد الاستعماري، لم يتم إلغاؤها بعد بصفة نهائية.

ذلك أن التطور التاريخي لقارتنا، لازال دائما يستنطق ذاكرتنا ووعينا الجماعي الافريقي، منذ أن تعرضت أقاليمنا وشعوبنا، ولازالت، إلى مصائب كبيرة لعدة قرون.

كيف لايمكننا أن نتحسس،في بحثنا الدائم عن الوحدة والتضامن، جروح الماضي متطلبات تنوعنا الغني.

إن إفريقيا ماقبل الاستعمار، حيث التاريخ فيها مجزء ومقسم، والتي عادة ماتحدد هويتها من خلال تطور فسيفساء من المجموعات البشرية، قد عرفت في منطقتنا الساحلية في الفترة مابين القرن 8 و 16 ظهور امبراطوريات مجيدة، بما فيها غانا، مالي وسنغاي، وذلك قبل أن تتعرض لمصيبة مايسمى بتجارة الرقيق، قبل أن تضاف إليها هيمنة الاستعمار المباشر.

ومنذ تلك الفترة، أصبحت قارتنا مع مطلع القرن فريسة للقوى الأوروبية الكبيرة، التي عمدت إلى تمزيقها بمعنى الكلمة أثناء ندوة برلين الشهيرة في سنة 1885 لاقتسام أقاليمها الشاسعة وتكوين إمبراطوريات استعمارية كبيرة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة، وبعد أن حطم ومزق الاستعمار، بدون تحفظ البنية العريقة للقارة نجده قد تمكن فيما بعد من توحيد مجموعات شاسعة، وبعد الجلاء عنها ترك دولا أو بالأصح أقاليم، في وضعية أصبحت فيها منهارة اقتصاديا، ولا متجانسة ثقافيا أو اجتماعيا.

إن الطموح الوحدوي الذي تجسد من خلال إنشاء منظمة الوحدة الافريقية في سنة 1963 قد جاء ليقلص، لحسن الحظ، من تلك الصراعات الناتجة عن التناقضات الموروثة عن استعمار طويل.

وبإعلانها عن تجاوز أسباب التفرقة والتهديد بالنزاعات بين الأشقاء، فإن منظمة الوحدة الافريقية قد رسخت التمسك بالحدود الموروثة عن العهد الاستعماري التي جرها وراءها، ودون أن تصل دائما إلى تجاوزها انعكاسات التمزيق والتفتيت الاقليمي التي تعرضت له دول افريقيا ومازالت تواجهه.

وبمجابهتنا لهذه الصعاب، التي لازالت تصرف انتباه قارتنا عن الرهانات الحقيقية التي يجب أن تواجهها، فإن دولنا تطمح دائما إلى أن تتقارب وتتعاون فيما بينها أكثر، وأن تحرس على تظافر جهودها لتواجه معا تحديات العولمة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة، إن تبني معظم بلدان القارة للقيم العالمية للديمقراطية ورغبتها الأكيدة في بناء دولة القانون والعيش فيها، يمثل بما لايدع مجالا للشك، رقيا سياسيا في طريق العصرنة، وبتمكيننا من مؤسسات برلمانية قائمة على الاقتراع العام والاعتراف بالحريات العامة والفردية، فإن بلداننا تثبت بذلك رغبتها في التحرر من الثقل الثقافي العريق والمتجمد من طرف الاستعمار، والتكيف بعد ذلك مع متطلبات السلطات التي تأسست بصفة اصطناعية غداة التحرر من الاستعمار الشكلي التي تضمن بصفة غير مباشرة سيطرة القوى المهيمنة.

ذلك أن التطور التاريخي لقارتنا، لازال دائما يستنطق ذاكرتنا ووعينا الجماعي الافريقي، منذ أن تعرضت أقاليمنا وشعوبنا، ولازالت، إلى مصائب كبيرة لعدة قرون.

كيف لايمكننا أن نتحسس،في بحثنا الدائم عن الوحدة والتضامن، جروح الماضي متطلبات تنوعنا الغني.

إن إفريقيا ماقبل الاستعمار، حيث التاريخ فيها مجزء ومقسم، والتي عادة ماتحدد هويتها من خلال تطور فسيفساء من المجموعات البشرية، قد عرفت في منطقتنا الساحلية في الفترة مابين القرن 8 و 16 ظهور امبراطوريات مجيدة، بما فيها غانا، مالي وسنغاي، وذلك قبل أن تتعرض لمصيبة مايسمى بتجارة الرقيق، قبل أن تضاف إليها هيمنة الاستعمار المباشر.

ومنذ تلك الفترة، أصبحت قارتنا مع مطلع القرن فريسة للقوى الأوروبية الكبيرة، التي عمدت إلى تمزيقها بمعنى الكلمة أثناء ندوة برلين الشهيرة في سنة 1885 لاقتسام أقاليمها الشاسعة وتكوين إمبراطوريات استعمارية كبيرة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة، وبعد أن حطم ومزق الاستعمار، بدون تحفظ البنية العريقة للقارة نجده قد تمكن فيما بعد من توحيد مجموعات شاسعة، وبعد الجلاء عنها ترك دولا أو بالأصح أقاليم، في وضعية أصبحت فيها منهارة اقتصاديا، ولا متجانسة ثقافيا أو اجتماعيا.

إن الطموح الوحدوي الذي تجسد من خلال إنشاء منظمة الوحدة الافريقية في سنة 1963 قد جاء ليقلص، لحسن الحظ، من تلك الصراعات الناتجة عن التناقضات الموروثة عن استعمار طويل.

وبإعلانها عن تجاوز أسباب التفرقة والتهديد بالنزاعات بين الأشقاء، فإن منظمة الوحدة الافريقية قد رسخت التمسك بالحدود الموروثة عن العهد الاستعماري التي جرها وراءها، ودون أن تصل دائما إلى تجاوزها انعكاسات التمزيق والتفتيت الاقليمي التي تعرضت له دول افريقيا ومازالت تواجهه.

وبمجابهتنا لهذه الصعاب، التي لازالت تصرف انتباه قارتنا عن الرهانات الحقيقية التي يجب أن تواجهها، فإن دولنا تطمح دائما إلى أن تتقارب وتتعاون فيما بينها أكثر، وأن تحرس على تظافر جهودها لتواجه معا تحديات العولمة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة، إن تبني معظم بلدان القارة للقيم العالمية للديمقراطية ورغبتها الأكيدة في بناء دولة القانون والعيش فيها، يمثل بما لايدع مجالا للشك، رقيا سياسيا في طريق العصرنة، وبتمكيننا من مؤسسات برلمانية قائمة على الاقتراع العام والاعتراف بالحريات العامة والفردية، فإن بلداننا تثبت بذلك رغبتها في التحرر من الثقل الثقافي العريق والمتجمد من طرف الاستعمار، والتكيف بعد ذلك مع متطلبات السلطات التي تأسست بصفة اصطناعية غداة التحرر من الاستعمار الشكلي التي تضمن بصفة غير مباشرة سيطرة القوى المهيمنة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة، إن هذا التراث المؤسساتي الذي أعيد فيه النظر وتم تصحيحه قائم، من بين ما تأسس من أجله، على ترسيخ التمثيل الوطني في الاقليم، فهل بامكانه أن يساهم في حماية بلداننا من الصرعات التي يمكن أن تندلع إما من الداخل أو من الخارج؟ هل ستصل دولنا إلى تجاوز آثار الصعوبات الاقتصادية التي تبقى دوما عرضة لها؟ وتجاوز التناقضات التي نشأت عن التوزيع الاستعماري.

هل لبرلماناتنا، لاسيما الغرف العليا منها، دورا ساميا لضمان السهر على توفير استقرار واستمرارية الدول ومؤسساتها؟ فإنها بلا شك قناعتنا وإلا فإن هذا اللقاء لن يكون له معنى لوجوده.

السيد الرئيس، السيدات والسادة، لقد جاء خيار الازدواجية في بلادي من هذه النظرة وضمن سياق تلك الاهتمامات ليضع حدا لبرلمان أحادي أثبت محدوديته، سأتناول معكم هنا دراسة التجربة الجزائرية:

إن التجربة الجزائرية لنظام الازدواجية هي في آن واحد مشابهة ومتميزة عن تجارب البلدان الافريقية الأخرى. فنقاط التشابه غنية عن التذكير. فعلى غرار الكثير من الدول الافريقية التي عرفت الاحتلال الاستعماري كان الشغل الشاغل للجزائر غداة الاستقلال هو بناء الدولة الوطنية، استرجاع السيادة المسلوبة، محاربة التخلف وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

وهذه الأهداف التي كان عليها إرساء الشرعية لسلطة قانونية قد أجلت، إلى مرحلة لاحقة، المسائل المتعلقة بالتمثيل الوطني والاختيارات التي تفسر ظهور إرادة نحو المركزية السياسية حول الأجهزة التنفيذية التي أردنا أن تكون قوية وسامية.

وعلى غرار الكثير من بلدان افريقيا، فإن مجيء الحزب الواحد كان ليكرس على الصعيد السياسي والمؤسساتي، فكرة الوحدة الوطنية التي كانت بدورها مرادفة للتعلق والارتباط بمشاريع البناء الوطني.

فمن السهل إذن أن نفهم المكانة التي منحت للسلطة التشريعية في ظروف كان ينظر فيها آنذاك لمسألة الفصل بين السلطات والتعددية السياسية بمثابة تهديدات للوحدة الوطنية.

وبالتالي، فقد عرفت الجزائر أيضا منذ عشرية نفس التحولات التي عرفتها البلدان الافريقية الأخرى، على الصعيد الاقتصادي، السياسي والمؤسساتي.

يمكن تقديم بلادي اليوم على أنها نظام دستوري قائم على دولة القانون والتعددية السياسية، مكرسا للحريات العامة وقائمة هي الأخرى على مبادئ التمثيل والفصل بين السلطات.

ضمن هذه الرؤية، فعن إنشاء غرفة ثانية في النظام البرلماني الجزائري، مع أنها حديثة،

إنما يترجم نفس الاتجاه ونفس الانشغال الذي يتعلق «بدمقرطة» الحياة السياسية عن طريق توسيع التمثيل الوطني.

وبصفته غرفة ثانية في الجزائر، فإن مجلس الأمة نابع من دستور 1996، الذي انبثق بدوره عن تعديل دستور 1989.

ومع ذلك فإن نظام الغرفة الواحدة الذي أقره دستور 1989، والذي بادر بفتح الحياة السياسية أمام الديمقراطية، سرعان ما أثبت حدوده عندما واجه تلك الأزمة المرتبطة بالتحولات العميقة التي عرفتها بلادي خلال ظرف قصير.

إن نظام الازدواجية في الجزائر يمثل إذن خصوصية متميزة وهو كونه نشأ في خضم أزمة مؤسساتية تميزت بالعنف. وبالتالي، فإن مجلس الأمة يتسم بعلامة ظرف كان فيه وجود الجمهورية والديمقراطية معرضا بشدة إلى آفاق لاتحمد عقباها.

ومع ذلك، فإن إنشاء غرفة ثانية لم يكن استجابة لضرورة تعديلات مؤسساتية مرتجلة لتلك الأمة.

وحتى إذا كانت تشكل استجابة لحلول الأزمة، فإن إنشاءها كان ناتجا أساسا عن التطور المؤسساتي، والحرص على ضمان تمثيل أوسع والحاجة إلى وضع قطب للاستقرار والتوازن، أصبحت أكثر إلحاحا، خاصة وأن التشكيلات السياسية، وهي في طريق إتمام بنيتها، لن تؤدي فعلا إلا تمثيلا جزئيا وناقصا على صعيد عدد السكان واتساع التراب. هنا يصدق القول، أن خيار الازدواجية في الجزائر قد فرضته الحقائق، وفي نفس الوقت فإنه يتطابق مع العبقرية الذاتية للأمة الجزائرية.

حتى وإن كانت تمثيلية الغرف الثانية لم تحظ دوما بانضمام الجميع ـ بسبب الاقتراع المباشر الذي انبثقت عنه ـ فإن مجلس الأمة قد حمل معه شرعية إضافية للصرح المؤسساتي، لتقويته من خلال خصوصيته.

وعليه، وانطلاقا من شساعة وتنوع إقليمه، التوزيع غير المتساوي للسكان وماينجر عن ذلك من فقدان التوازن فإن مجلس الأمة منح فرصة تعبير لـ 1541 بلدية و 48 ولاية التي تتكون منها الجزائر.

باعتباره البلد الثاني في إفريقيا (بعد السودان) بمساحة تقدر بـ 2381741 كيلو متر مربع حيث تمثل الصحراء 4/5 ، فإن الجزائر بلد متعدد بتضاريسه، بسكانه وبخصوصياته الثقافية، ومجلس الأمة من هذه الزاوية يضمن تمثيلا عادلا للإقليم ضمن تنوعه الواسع.

إنه بجدارة المقام اللائق لتمثيل المجموعات الإقليمية فإن أعضاءه منتخبون بنسبة 3/2 من طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، وهو بذلك يعد أداة حية بين الهيئات المحلية والسلطات المركزية، ودون أن يكون ممثلا للمجموعات الاقليمية كما هي، فهو يمنح الفرصة لأن يدمج ضمن العملية التشريعية مختلف التجارب المكتسبة في ميدان التسيير المحلي.

وعلى هذا المستوى، فإن مجلس الأمة يساهم في العمل التشريعي في مختلف مراحل إعداد القانون، حتى وإن لم يخطر بصفة مباشرة بمشاريع القوانين، لكن مشاركته في الإجراء التشريعي تعتبر حاسمة. إنه يقدم اليوم انطلاقا من طبيعة تشكيلته، إجابة للجوانب التقنية للمشاكل المعروضة أمام المشرع، ويقلل من الآثار السلبية القائمة على التفوق العددي وحده.

أما 3/1 أعضاء مجلس الأمة الذين يعينهم رئيس الجمهورية «من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في الميادين العلمية، المهنية، الاقتصادية والاجتماعية» فهو يثري بدوره العمل التشريعي من خلال نوعية متميزة.

والواقع أن الاستقلالية التي تتمتع بها هذه المجموعة، مقارنة بالتشكيلات السياسية الممثلة، تساهم بدرجة كبيرة في هذه النتيجة النوعية وتسمح لمجلس الأمة بإضافة نوع «من الاحترافية» التي كم هي ضرورية للنشاط البرلماني.

من جهة أخرى، فإن مجلس الأمة يلعب دورا لا يستهان به في مجال الرقابة على العمل الحكومي، لا سيما فيما يتعلق باستعمال القروض المالية، التصويت على اللوائح واستجواب أعضاء الهيئة التنفيذية.

فالدستور يمكنه في أي وقت من الأوقات تشكيل لجان استعلامية حول القضايا ذات المصلحة العامة. وبهذه الصفة، فهو يلعب دورا حاسما على غرار الغرف الثانية في البلدان التي اختارت النظام الازدواجي منذ مدة طويلة.

وأخيرا، فإن مجلس الأمة يساهم في احترام الدستور وفي النظام الدستوري، ويساهم بقسط نشط في الرقابة على دستورية القوانين، التي يحافظ عليها من الانحرافات المغذية بالنزعة الحزبية والانتخابية:

- من خلال سلطة الإخطار التي يمكن أن يمارسها عن طريق رئيسه.
- بتمثيله القانوني في المجلس الدستوري أين مثل بعضوين.
- بمشاركة في إجراء التعديل الدستوري.

كما أن مجلس الأمة يساهم في الحفاظ على النظام الدستوري واستمرار الدولة:

- في حالة وجود مانع أو شغور في الوظيفة الرئاسية.
- في الظروف الاستثنائية حيث أن استشارة رئيس مجلس الأمة تكون واجبة.

يمكن القول أن موسستنا، بصفتها غرفة ثانية، ليست جهازا زائدا ولا هي سلطة مضادة لتعبير الأغلبية داخل البرلمان.

ومع ذلك، فإن مجلس الأمة ليس جهازا سلبيا، لقد أوكلت إليه وظيفة تمثيل خاصة ترتبط

في نفس الوقت بالجهاز الاجتماعي – السياسي الذي هو منبثق عنه، وبالتوازن الضروري للسلطات ضمن النشاط المؤسساتي.

لقد أكد، بعد ثلاث سنوات من وجوده، أنه كان عنصرا للتهدئة والاستقرار، لقد عرف كيف يتخطى محطة التجديد الأول لنصف تشكيلته البشرية، معبرا بذلك على تجذره في الأنظمة المؤسساتية. ومن الطبيعي أن يبذل المزيد من خلال نشاطه التشريعي والرقابة لينال قسطا أكثر من المصداقية والفعالية.

أخيرا، فإن تجربتنا، رغم خصوصيتها، فهي تنضم إلى التجارب الأخرى للبلدان الإفريقية التي بعيدا عن كل تشبه، تجد في الغرف الثانية الطرق المتلائمة مع المعطيات الحالية، وتجسد في نفس الوقت المقولة القديمة للحكمة الأسطورية الإفريقية.

إن الغرف الثانية في إفريقيا، تعبر عن حقيقة موضوعية تتمثل في مجال خاص وهي الأقاليم والسكان، تستطيع أن تجعل من قارتنا قارة تنطلق من جديد على قدم صحيحة، ذلك إذا افترضنا أنها قد انطلقت على أساس غير صحيح.

وتجربتنا التي لا زالت حديثة قد علمتنا أيضا أن البرلمان الذي تسيطر عليه غرفة واحدة، يبقى عرضة لأخطار إنشاء نظام مجالس، يسيره قانون العدد وحده. فهو في آخر المطاف غير ديمقراطي وغير عادل مادام التمثيل الوطني لا يعبر عن الحقائق الموضوعية، سواء أكان على صعيد الشعب مهما كانت أهمية عدده أو على صعيد التراب مهما كانت شساعته.

وبعبارة أخرى لقد علمتنا تجربتنا أن الدولة ومؤسساتها لا يمكن الاستحواذ عليها من طرف غرفة واحدة التي بدورها خاضعة فقط لرغبة الأغلبية الناجمة عن الاقتراع العام الذي هو بالضرورة غير كامل، وأن استقرارها واستمرارها لا يمكن جعلها رهن مخاطر التحولات السياسية لتمثيل شعبي حيث يكون استبداد الأغلبيات بعيدا عن ضمان الاستقرار الضروري للتنمية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة، تلكم هي الأفكار التي أوحتها إلي الأهداف والانشغالات المرجوة من لقائنا هنا في نواكشوط، لقد حاولت صياغتها بكل موضوعية على ضوء التجربة المعاشة إلى جانب زملائي البرلمانيين.

وفي نهاية المطاف فإن مثل هذه اللقاءات لا يمكن أن تكون إلا مثمرة والنقاش الذي ينبثق في هذه المناسبة لا يمكن أن يعود من خلال تبادل خبراتنا إلا بالفائدة على الجميع.

وأملنا أن تجدد بصفة دورية هذه اللقاءات حتى يمكننا إضفاء مكتسبات اليوم في آفاق الغد.

أشكركم على حسن انتباهكم.

محادثات

أستقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة يوم 21 فيفري 2001 بنواقشوط، من طرف الرئيس الموريتاني السيد معاوية ولد سيد أحمد الطايع، وهذا على هامش أشغال ندوة مجالس الشيوخ والغرف الثانية بافريقيا والعالم العربي.

وقد تم خلال هذا اللقاء، الذي حضره أعضاء الوفد المرافق للسيد بشير بومعزة، التطرق إلى العلاقات الجزائرية الموريتانية العريقة وبحث سبل تطويرها وتفعليها أكثر خدمة لصالح الشعبين.

كما تطرق السيد معاوية ولد سيد أحمد الطايع والسيد بشير بومعزة إلى التحولات الديمقراطية الجارية في البلدين، واعتبر الطرفان تعزيز هذا المسعى يخدم البلدين ويصب في مسعى بناء المغرب العربي الكبير.

الوفد البرلماني

نواقشط مابين 12 -23 فبراير 2001

- **السيد: بشير بومعزة**
رئيس مجلس الأمة ورئيس الوفد
- **السيد: محمد شريف مساعدية**
رئيس كتلة المستقلين
- **السيدة: ليلى خيرة طيب**
عضو مجلس الأمة
- **السيد عبد الكريم بن عبد الكريم**
عضو مجلس الأمة
- **السيد: بلقاسم عطية**
عضو مجلس الأمة
- **السيد: أحمد آيت أحمد**
عضو مجلس الأمة
- **السيد: قداري بن حرز الله**
عضو مجلس الأمة

الأردن

قام وفد برلماني تضمن عضوين من مجلس الأمة هما على التوالي: السيدين عبد الرحمان بن الحاج جلول ولمين شريط بالمشاركة في أشغال المؤتمر البرلماني الافريقي العربي حول القدس بالمملكة الأردنية في الفترة ما بين 30 أكتوبر 2000 و 08 نوفمبر2000.

أديس أبيبا «أثيوبيا»

شارك أعضاء مجلس الأمة السادة مختار حمدادو، بشير أحمد باي، عبد الله لعرابي وعبد المجيد عبيد في أشغال الدورة 37 للجنة التنفيذية والمؤتمر 23 للاتحاد البرلماني الإفريقي المنعقد بأديس أبيبا في الفترة الممتدة من 17 إلى 03 نوفمبر 2000، ويذكر أن الوفد الجزائري يتشكل من أعضاء من غرفتي البرلمان.

دمشق «سوريا»

شاركت السيدة دليلة حليلو ضمن وفد بلرماني في ندوة حول البرلمانيات العربيات الذي أقيم بدمشق بسوريا، في الفترة الممتدة مابين 31 جانفي إلى 06 فبراير 2001 .

بروكسل «بلجيكا»

قام كل من السادة محمد قميري، بوجمعة هيشور والطيب متلو بالمشاركة ضمن وفد برلماني في أشغال المنتدى البرلماني الأورو - متوسطي ببروكسل (بلجيكا) من 06 فبراير 2001 إلى 17 من نفس الشهر.

أبو ظبي «الإمارات العربية»

شارك السادة عمر بويلفان، إبراهيم بولحية والجيلالي ڤنيبر في أشغال الدورة الـ 38 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ضمن وفد برلماني المقام بأبو ظبي بالامارات العربية المتحدة في الفترة الممتدة مابين 23 فبراير إلى غاية 04 مارس 2001.

على هامش
الدورة الخريفية

لائحة أعضاء مجلس الأمة، فيما يخص مهمة منظمة "أمنستي أنترناسيونال" بالجزائر

إزاء الطابع المفضوح لتصريحات بعثة منظمة حقوق الإنسان الدولية «أمنيستي»، والخلط الذي اتسم به تقريرها الذي نشرته مؤخرا، اجتمع أعضاء لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان ولجنة الشؤون الخارجية لمجلس الأمة يوم 12 نوفمبر 2000 للاستعلام المعمق، حول طبيعة هذا التحرك من قبل المنظمة المذكورة.

ومن أجل ذلك استمع أعضاء اللجنتين إلى ممثل عن المرصد الوطني لحقوق الإنسان، وممثل عن وزارة الشؤون الخارجية، في انتظار اجتماع هيئات مجلس الأمة، الموسع لممثلي الكتل البرلمانية، وهو الاجتماع الذي دعا إليه رئيس المجلس أعضاء اللجنتين وذكرا بأن الجزائر الحريصة على مبدإ الشفافية وعلى إرادتها القوية في بناء دولة القانون، متفتحة على كل المنظمات غير الحكومية، وبالخصوص منظمة «أمنيستي الدولية» إلا أن وبعد الاستماع إلى ممثلي المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، تم تسجيل مايلي:

«أمنيستي أنترناسيونال»، تسمح لنفسها برزع الشك في محتوى قانون استعادة الوئام المدني الذي يستمد شرعيته من تصويت البرلمان عليه، ومن تزكيته وبكل سيادة من قبل الشعب الجزائري في استفتاء 16 سبتمبر 1999 وهو مايمنع مهمة هذه المنظمة ـ التي طعنت من خلال تصريحها وتقريرها في المؤسسات المنتخبة ببلادنا ـ أن يصبغها بطابع سياسي إرادي.

«أمنيستي أنترناسيونال»، تضفي على عملها صفة الانحياز ومن ثم التدخل المكشوف في الشؤون الداخلية لبلادنا باعتماد معايير انتقائية في اختيار مخاطبيها من ممثلي مؤسسات الدولة، والشخصيات التي تعينها هي نفسها، وهو الأسلوب الذي يقصد إلى زرع البلبلة والاضطراب وبذور التشكيك في الرأي العام الوطني والدولي، ويدخله ـ أي الأسلوب ـ موضوعيا في المنهج الذي استهدف ويستهدف الاستقرار والأمن، وهو أبعد مايكون عن التطلعات المشروعة للشعب الجزائري في ترسيخ أركان الأمن والاستقرار.

وعلى ذلك، فإنه من المنطقي إدراج تصريحات وتقارير منظمة «أمنيستي أنترناسيونال» في منطقة تجاوزهم الحدود، وهي المخولة لمهام استعلامية بأهداف إنسانية بحتة.

رسالة من مجلس الأمة الجزائري
إلى برلمانات الدول الغربية والإفريقية

برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، قام مجلس الأمة بتقديم رسالة يوم 28 سبتمبر 2000 إلى كل برلمانات العالم يشهر فيها مايعانيه الشعب الفلسطيني من عذاب واضطهاد جراء آلة القمع الاسرائيلي وبكل بشاعة، والآتي نصها:

منذ أكثر من ثلاثة أشهر (28 سبتمبر 2000)، يواجه الفلسطينيون آلة القمع الإسرائيلي، في أبشع صوره، فما من يوم يمر إلا ويزداد فيه التمادي في استعراض القوة العسكرية الإسرائيلية بإطلاق الرصاص على الأطفال والنساء والشباب من أبناء الفلسطينيين، وقصف المباني السكنية والإدارية للأهالي والسلطة الفلسطينية.

إن هذا التمادي في استعراض القوة، والاستخفاف بإرادة المجتمع الدولي، والذي يشهد عليه الرأي العام العالمي، يؤكد أن حكام إسرائيل، لا يترددون في منهج الاستفزاز، تصريحا وفعلا ميدانيا.

وهم بهذا التقتيل المفضوح للأطفال والنساء، وقصف المنشآت الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، لا يتورعون عن الدوس على مبادئ الشرعية الدولية وقداسة حقوق الإنسان.

إن مجلس الأمة الجزائري، الذي ما فتئ يدعو في كل المؤتمرات والندوات إلى التكفل بضمانات حقوق الإنسان وعلى رأسها مسألة اللاجئين وحماية المدنيين، مبديا الاستعداد الكامل للانخراط في المساعي الجماعية ضمن هذا التوجه، إذ يعتبر أن برلمانيي الدول الغربية، قوة ضغط وتأثير، في توجهات الحكومات، وإذ يعتبر أن إسرائيل ـ الدولة العبرية المفتعلة، صنيعة الدوائر الغربية المعلومة ـ إنما تستمد عجرفتها وتجاوزاتها من سكوت وتواطؤ بعض الحكومات الغربية، يدعو إلى تحرك عاجل تضطلع به البرلمانات باتجاه الحكومات والمؤسسات الإقليمية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان لاسيما وأن الأمم المتحدة أدرجت سنة 2000 تحت شعار السلم وحقوق الإنسان.

إن هذه الحكومات والمؤسسات التي اكتفت إلى اليوم بموقف المتفرج على الموت والدمار وصراخ الاستنجاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تدفع بالإسرائيليين إلى مزيد من الاعتداءات وانتهاك حقوق الإنسان، التي ترفعها نفس هذه الحكومات شعارات وعناوين للقرن الجديد، وهو ما يحمّل البرلمانيين مسؤولية أخلاقية معنوية لإسقاط معيار الكيل بمكيالين فيما يتعلق بمبادئ الشرعية الدولية وحقوق الإنسان، وفضح التواطؤ.

إن مجلس الأمة الجزائري، إذ يشدد على عالمية حقوق الإنسان، وينحاز إلى مسار السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط. وأمام استمرار الاعتداءات الإسرائيلية اليومية على الشعب الفلسطيني الأعزل، يهيب بالمؤسسات البرلمانية الغربية إلى التفاعل العاجل مع الضمير العالمي الذي يشهد على الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية، من خلال وسائل الضغط المتاحة للبرلمانيين لإيقاف آلة الموت والدمار التي يمارسها جيش إسرائيلي نظامي مسلح ـ في وضح النهار ـ لتصفية مدنيين عزّل في حملة إبادة معلنة ومبرمجة لا يمكن وصفها إلا بالجرائم ضد الإنسانية.

لائحة تنديد واستنكار حول الاعتداءات الاسرائيلية على الحرم القدسي

قدم أعضاء مجلس الأمة يوم 02 أكتوبر 2000 لائحة تنديد واستنكار ضد الاعتداءات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني، الآتي نصها:

أقدم الإسرائيليون على استعراض عربدتهم العسكرية، استفزازا لمشاعر العرب والمسلمين، عندما تواطأ حكام إسرائيل مع شارون، لتتحرك فيهم ـ مرة أخرى ـ نزعة العدوان، وتضاف إلى سجلاتهم شهادات على دمويتهم، وعلى زيف ما يدعون من تطلع إلى السلام.

لقد سمح حكام إسرائيل، لمقترف مجازر صبرا وشاتيلا، معززا بآلاف العساكر بالإساءة الصارخة للمقدسيين والعرب والمسلمين،

واتخذوا من هبّة الفلسطينيين غيرة على مقدساتهم، ذريعة لاعتداءات أخرى، خلفت شهداء وجرحى من أبناء الأراضي المحتلة.

إنه في الوقت الذي أبدت فيه السلطة الفلسطينية كل التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي على طريق الإعلان عن دولة فلسطين المستقلة، طبقا لنتائج مسار السلام برعاية روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، يلجأ حزب الليكود المتطرف إلى دفع المسار السلمي ـ عبر سيناريوهات مكشوفة واستفزازية ـ إلى الانسداد وتعطيل كل فرص إحلال السلام في المنطقة.

وأمام هذه العجرفة الاستعراضية، فإن أعضاء مجلس الأمة إذ يدينون بكل قوة الطابع الإرهابي لما أقدمت عليه إسرائيل ضد الفلسطينيين الذين هبوا احتجاجا على دوس مقدسات المسلمين، يعربون عن تضامنهم المطلق مع أهالي الشهداء وكل الفلسطينيين المدافعين عن حقهم في الحرية والاستقلال مثلما تؤكده الشرعية الدولية.

من جهة أخرى، فإن أعضاء مجلس الأمة، إذ يؤكدون على موقف الجزائر الثابت، يعتبرون الوجه الإرهابي للاعتداءات الأخيرة على الحرم القدسي وإطلاق الرصاص على الفلسطينيين، إنما هو استمرار لتوجهات التعنت والتعصب الإسرائيلي، وتنكرها الدائم للشرعية الدولية.. ولذلك يناشدون البرلمانيين والقوى السياسية والاجتماعية في العالم إلى إعلاء أصوات التنديد والاستنكار لما يرتكب من اعتداءات ضد الفلسطينيين، ولكل أشكال الإرهاب في العالم.

رئيس مجلس الأمة
يفتتح معرض الانتاج الوطني

أشرف السيد بشير بومعزة رئيس مجلس الأمة يوم 10 أكتوبر 2000، بقصر المعارض بنادي الصنوبر على افتتاح المعرض الثاني عشر للانتاج الوطني، بحضور عدد كبير من أعضاء الحكومة وممثلي السلك الدبلوماسي المعتمدين بالجزائر، وتجول السيد بومعزة رفقة رئيس بلدية المحمدية، كذلك في مختلف أجنحة المؤسسات الوطنية العارضة منتوجها مستمعا إلى مختلف الشروحات

والتفسيرات حول هذه الظاهرة الاقتصادية المنظمة حتى غاية 21 أكتوبر 2000 تحت شعار المؤسسة الجزائرية أمام العولمة.

ويسمح المعرض المنظم تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لـ 300 عارض التعريف بنشاطاته وسلعه سواء للجمهور المتوافد أو للشركاء الاقتصاديين قصد التوصل إلى خلق أسواق جديدة للتصدير أو للتبادل المتعدد الأشكال.

والجديد في هذا المعرض هو مشاركة 191 مؤسسة خاصة من ضمن 270 مؤسسة عارضة. وهذا الرقم يعني التحول الكبير في الخارطة الاقتصادية حيث التنافس مشتد بين الوحدات لعرض الخدمات والسلع بأسعار مقبولة، والمؤسسات التي لا تخضع لهذا المقياس والجودة معرضة لصعوبات ومن أجل ذلك برمجت زيارات لرؤساء مؤسسات الجالية الجزائرية المتواجدة في الخارج لأجنحة المعرض ولاسيما الجناح (ب) حيث يعرض 60 مصدرا منتوجاتهم القابلة للتصدير، التي يمكن للزوار المقيمين بالخارج اقتناؤها ويتوقع كذلك زيارة ممثلي السلك الدبلوماسي المعتمد في الجزائر أجنحة الشركات الوطنية لمعرفة عن قرب السلع القابلة للتصدير والاجراءات المساعدة على ذلك التي توضحها أكثر الملتقيات المنظمة على هامش المعرض لمشاركة وزارة التجارة والمساهمة وتنسيق الإصلاحات.

إصـــدارات ومحاضرات

إصدارات مجلس الأمة

لقد مر الآن أكثر من سنتين على وجود مجلس الأمة، الغرفة الثانية للبرلمان، الذي أنشئ بموجب دستور 28 نوفمبر 1996، وتم تنصيبه في 04 يناير 1998.

بعد تقديم موجز لهذه المؤسسة الجديدة (تشكيلتها، تنظيمها ونشاطاتها)، هذه الوثيقة تذكر بالأسباب العميقة التي دفعت إلى تبني النظام البرلماني المزدوج ببلادنا.

وبانضمامنا إلى عائلة الدول التي لها برلمان مزدوج (حاليا أكثر من 70 بلدا)، سنكتشف أيضا مواضيع النقاش الذي لم يتوقف عن إثارة النظام البرلماني المزدوج منذ ظهوره (والمتعلق أساسا بكيفيات انتخاب وتعيين الغرفة الثانية، مكانتها ودورها وكذا علاقاتها مع المؤسسات الأخرى).

لقد أقرّ دستور نوفمبر 1996 نظام البرلمان ذي الغرفتين، وهكذا تم تنصيب مجلس الأمة، الغرفة الثانية للبرلمان في 4 جانفي 1998.

يضم هذا المصنّف النصوص المنظمة لتشكيل مجلس الأمة (عن طريق الانتخاب أو التعيين) والمحددة لتنظيمه وسيره ولمكانته في النظام المؤسساتي وأدرجت في هذا المصنّف كل النصوص السارية المفعول (إلى غاية أكتوبر 2000، تاريخ وضع هذا المصنّف).

كما أضيف إلى هذه النصوص فهرس أبجدي مفصّل لجعل المصنف أداة عملية تمكّن من الرجوع بسهولة إلى البنود الخاصة بمختلف جوانب حياة مجلس الأمة وعمله.

النشاط الثقافي والفكري

دوّويا على سنته الحميدة، قامت لجنة التنشيط الثقافي والفكري لمجلس الأمة على عقد سلسلة من الندوات تناولت فيها عدة مواضيع أولها ندوة حول الجامعة الجزائرية والمجتمع بتاريخ 2000/11/16 حيث تطرق المحاضرون إلى واقع الجامعة الجزائرية ومكانة البحث

العلمي ووضعية الأسرة الجامعية والعلاقة بين الجامعة والمجتمع وأوراق العمل مقدمة من طرف الدكتور عمار صخري وزير التعليم العالي والبحث العلمي والدكتور محمد علي بوغازي الوزير المنتدب لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالبحث العلمي والدكتور نذير زريبي رئيس لجنة لتربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بمجلس الأمة.

أما الندوة الثانية التي خصصت لتقديم تفتح الاقتصاد الفلاحي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، انعقدت يوم 2000/11/29 تناول فيها المحاضرون وضعية القطاع الفلاحي منذ الاستقلال والتجارب التي أدخلت عليه ومدي مساهمة الفلاحة في الدخل القومي من جهة، الآفاق المستقبلية والإصلاحات من جهة أخرى وكانت المداخلات من طرف

السيد ناصر بوداش رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة والدكتور سعيد بركات وزير الفلاحة.

وكان موضوع الندوة الثالثة فلسطين في الزمان والمكان «الانتفاضة الفلسطينية، واقع وآفاق» يوم 2000/12/20 ومن خلال المداخلات لكل من الدكتور الهاشمي مغلي من جامعة قسنطينة والسيد محمد هلوب المستشار الإعلامي بمجلس الأمة والأستاذ محمد طيبي من جامعة وهران والدكتور محمد القورصو عضو مجلس الأمة كان التطرق إلى عدة نقاط حول فلسطين تاريخا وحضارة وانتماء وكذلك الاستعمار الأوروبي والعدوان الإسرائيلي وأيضا نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرير أراضيه وإقامة دولة فلسطين المستقلة.

لقد شارك في هذه الندوات أعضاء الطاقم الحكومي والصفراء وأعضاء البرلمان بغرفتيه ومسؤولي مختلف مؤسسات الدولة والباحثون والأساتذة الجامعيون والباحثون وأسرة الإعلام.

كان النقاش ثريا وتهذيبا للأفكار والرؤى المتباينة من معارف نظرية وتطبيقية وفي شكل اجتهاد فكري جماعي.

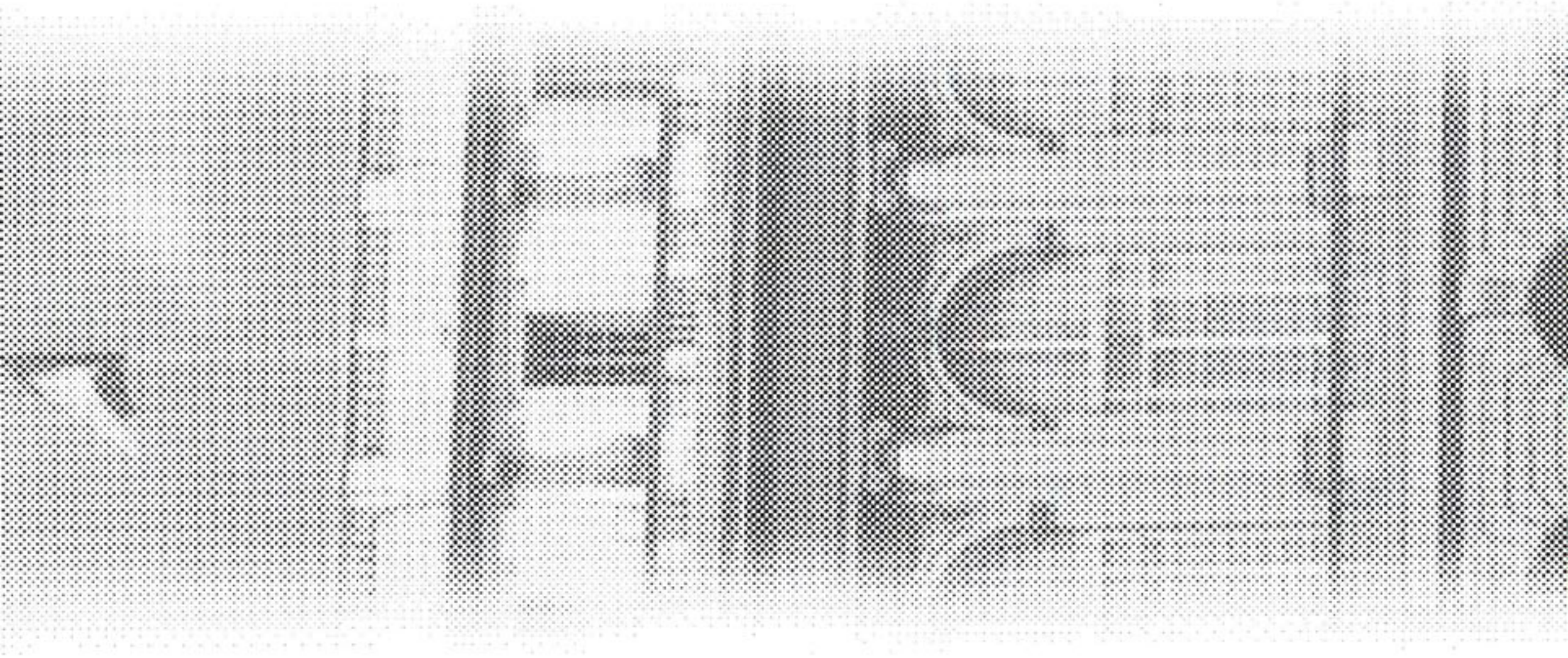

الإيداع القانوني رقم: 98-1223

ر.ش.م.د: 1112-2641

طبع الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ـ رويبة

تصدر عن مجلس الأمة، الجزائر